الأمم المتحدة A/51/PV.10

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ١٠
الخميس، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

خطاب السيد غلافقوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية قبرص.

اصطُحب السيد غلافقوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية قبرص، فخامة السيد غلافقوس كليريدس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كليريدس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بالتقدم إليكم، سيدي، بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. ونحن واثقون من أن خبرتكم الطويلة وقدرتكم الفذة ومهارتكم الدبلوماسية سترشدنا بنجاح في عملنا في هذه الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أشكر سلفكم، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، على جهوده الدؤوبة خلال الدورة السابقة.

أثناء دورة العام الماضي، التي احتفلنا فيها بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، تأملنا في نشأة الأمم المتحدة، وقيَّمنا تطورها وتأثيرها على العلاقات الدولية إلى الآن، وأشدنا بإنجازاتها وحددنا بعض صعوباتها. وفي الوقت ذاته اعترفنا بأن مسؤوليتنا الرئيسية عن مستقبل المنظمة تكمن في ضمان تمكينها من معالجة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين معالجة فعالة للغاية.

وفي الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، اتفقنا على أنه

> "من أجل الاستجابة الفعالة لتحديات المستقبل وتحقيقا للآمال التي تعقدها الشعوب في جميع أنحاء العالم على الأمم المتحدة، من الضروري إصلاح الأمم المتحدة نفسها وجعلها مواكبة للعصر." (القرار ٦/٥٠، الفقرة ١٤)

والآن، ونحن نبدأ الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، يجب علينا أن نقيِّم ما تمكنا من إنجازه، وأن نعيد توجيه جهودنا إلى ما تبقى علينا إنجازه.

لقد واصلنا العمل خلال عام ١٩٩٦ من أجل الإصلاح المؤسسي والمالي اللازم لجعل الأمم المتحدة مؤسسة أكثر

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86275
9686275

إنتاجية ودينامية بحيث تتعزز قدرتها على الاضطلاع بمهامها الرئيسية والوفاء بولاياتها بشكل أكثر فعالية. وفي هذا المضمار، ينبغي أن تكون الأولوية الأساسية أن نكفل ارتكاز تمويل منظمتنا على أساس ثابت ودائم.

وأود أن أنوه في هذا الصدد بأن حكومة جمهورية قبرص تسهم طوعيا بثلث مجموع كلفة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبأنها، علاوة على ذلك، زادت إسهامها بمقدار الثلث في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصفة عامة.

في غضون عام ١٩٩٦ واصلت مختلف الأفرقة العاملة الرفيعة المستوى التابعة للجمعية العامة بذل جهودها بشأن الإصلاحات المؤسسية والمالية في الأمم المتحدة. وأود أن أكرر التأكيد على أننا نعتبر عمل هذه الأفرقة العاملة، الذي يغطي طائفة عريضة من القضايا، عملا بالغ الأهمية. فهذه القضايا، التي تتراوح بين تعزيز هيئات الأمم المتحدة الرئيسية ومواصلة تطوير خطة للسلام وخطة للتنمية تستحق أن تولى دراسة متأنية ومتعمقة على أساس الأولوية.

ونحن نوافق على ضرورة إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه وتعزيز قدرته على أداء الواجبات التي كلفه بها الميثاق من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وبالنسبة لإصلاح أساليب عمله، نسلّم بأنه ما زال هناك المزيد مما يتعين القيام به، رغم الجهود الملموسة التي بذلت على مدى السنتين الماضيتين لضمان زيادة الشفافية وتوسيع نطاق المشاورات مع الدول غير الأعضاء. وقد أرسينا سابقة طيبة بعقد جلسات الإحاطة الإعلامية والمشاورات المنتظمة، بما في ذلك تلك الجارية مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام.

وتقارير الأفرقة العاملة المنبثقة عن الجمعية العامة والاقتراحات المعروضة علينا والواردة من الدول الأعضاء توفر أساسا طيبا لمواصلة العمل. ونحن جميعا نتفهم ونتقبل حقيقة وجود حاجة إلى إصلاح وتنشيط منظمتنا. ومسؤوليتنا إذن واضحة كل الوضوح: فلنبذل مزيدا من الجهود النشطة ونتحلى بالشجاعة والإرادة السياسية المطلوبتين للتوصل إلى خاتمة ناجحة لهذه القضايا.

إن المؤتمرات الدولية التي عقدت هذا العام - الموئل الثاني وقمة مؤتمر الأغذية العالمي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - كانت آخر حلقات سلسلة شاملة من المؤتمرات التي أشرفت عليها الأمم المتحدة وغطت الطائفة الكاملة من القضايا المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على شعوب العالم. ونحن نعلق أهمية كبرى على المتابعة الناجحة للمؤتمرات التي ترعاها الأمم المتحدة، وعلى تأثيرها في مناطق العالم التي تعاني من نقص التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي كثيرا ما يسهم في نشوب الصراع. وفي هذا الصدد، نرحب بالدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية في العام المقبل والتي ستكرس لتقييم واستعراض جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وستكون تلك الدورة فرصة فريدة لتقييم ما حققناه حتى الآن في تنفيذ التوصيات المتفق عليها في ذلك المؤتمر البالغ الأهمية.

وهناك مجال يقلقنا بشكل خاص في عالم اليوم وهو الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان. وعلى مدى سنوات عديدة سيطرت على جدول أعمال حقوق الإنسان الجهود المبذولة لوضع معايير دولية في هذا المجال. وواجبنا هو تطبيق هذه المعايير دون لبس واتخاذ موقف حازم ضد كل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان في جميع الحالات. والتنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة سيشجع الذين يؤمنون، في كل أرجاء العالم، بوعد الأمم المتحدة باستعادة السلام وحفظه وتعزيز احترام حقوق الإنسان، ونشر وتوسيع التقدم الاجتماعي، ومساعدة المحتاجين. وبلدي يلتزم التزاما تاما بتطبيق هذه المبادئ وتعزيزها على النطاق العالمي.

مجال آخر يهم الدول الأعضاء بشكل خاص هو تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد أمكن، تحت رعاية الأمم المتحدة، زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. ونرحب ترحيبا حارا باعتماد الجمعية العامة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لأن ذلك يمثل تصميم المجتمع الدولي على استكمال أحد أهم التدابير المطلوبة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي في تاريخ الأمم المتحدة. ولكن المعاهدة ليست نهاية المسيرة؛ فهناك حاجة إلى بذل جهد منهجي تدريجي آخر لبلوغ هدفنا النهائي وهو القضاء على الأسلحة النووية ونزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وثمة تطور هام آخر في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة هو التقدم المحرز صوب بدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقبرص الآن في المراحل النهائية من التصديق على هذه الاتفاقية. وأملنا أن يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في الغد القريب. ومع اعترافنا بضرورة القيام بالكثير في مجال الأسلحة التقليدية، يشجعنا التقدم الذي تم إحرازه أثناء استعراض اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والاتفاق، في دورة هيئة نزع السلاح هذا العام، على المبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي.

ونشاطر تماما آراء الكثيرين الذين يؤمنون بأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح كانا وسيظلان عنصرين أساسيين في الأمن الدولي، لأنهما يسهمان في بناء الثقة وحسم الصراع. وبهذه الروح، اقترحنا، كجزء من الحل الشامل لمشكلة قبرص، تجريد جمهورية قبرص تماما من السلاح، وعرضنا في هذا الاقتراح تسريح الحرس الوطني في قبرص وتسليم جميع أسلحته إلى قوة دولية، مقابل الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية، حسبما طالبت به قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وهذه الهيئة على علم بتقرير الأمين العام الذي يصف الجزء الشمالي المحتل من قبرص بأنه من أكثر مناطق العالم كثافة من حيث التسلح. ووجود ٣٥ ٠٠٠ جندي تركي ومئات الدبابات والأسلحة الأخرى يشكل خطرا واضحا وماثلا أمام السلام والأمن في قبرص وفي المنطقة. وقد أبرزت الأحداث الأخيرة في قبرص هذا الخطر الواضح وكذلك الحاجة العاجلة إلى تنفيذ اقتراحنا الخاص بتجريد قبرص من السلاح. وأثناء احتفال هذا العام بالذكرى السنوية الثانية والعشرين لغزو واحتلال القوات التركية لجزء كبير من أراضي جمهورية قبرص، تعرض اثنان من المتظاهرين القبارصة اليونانيين العزل لعملية قتل وحشية شهدها العالم بأسره على شاشات التلفزيون، وإصابة كثيرين آخرين من بينهم اثنان من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، على أيدي قوات الاحتلال التركية والمتطرفين الأتراك المستوردين من تركيا نفسها إلى الجزء المحتل من الجزيرة.

وهناك تقريران للأمم المتحدة بشأن هذه الحوادث المأساوية، يؤكدان بوضوح أن المسؤولية تقع على عاتق تركيا والنظام القبرصي - التركي غير الشرعي الذي استخدم القوة المفرطة وغير المبررة ضد المتظاهرين غير المسلحين الذين كانوا يحاولون فقط أن يذكّروا العالم بأن قبرص ما زالت منذ ٢٢ عاما بلدا مقسما، وأن قوات الاحتلال التركية ما زالت تحرم شعب قبرص من العودة إلى دياره وأراضيه ومن التنقل بحرية في بلده. وعلاوة على ذلك، اتضح الآن بكل جلاء أن الأعمال التركية كانت مدبرة سلفا وكانت تتضمن استيراد ٣ ٠٠٠ إرهابي ينتمون إلى منظمة "الذئاب الرمادية"، بهدف التحريض على مواجهة دموية بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وهذه الخطة الشنعاء كانت ترمي إلى إظهار أن الطائفتين لا يمكنهما أن تتعايشا بسلام في قبرص، وبالتالي لا بد من البحث عن حلول تدعو إلى الانفصال والتقسيم.

وبينما نحزن على هذا القتل الغادر الذي تعرض له اثنان من القبارصة اليونانيين العزل وندينه، نشعر بالأسى أيضا لحادث لاحق قُتل فيه جندي تركي وجُرح آخر. ونأسف للطريقة المتعجلة التي حاول بها الزعيم القبرصي التركي دنكتاش أن ينسب المسؤولية عن هذا القتل إلى الجانب القبرصي - اليوناني قبل أن تقوم لجنة تحقيق مستقلة تابعة للأمم المتحدة بنشر نتائجها. إلا أن الأحداث المأساوية الأخيرة لن تثنينا عن التزامنا بالبحث عن حل سلمي لمشكلة قبرص عن طريق المفاوضات، وهو ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة. فهذه الأحداث لا تؤكد شيئا سوى إبراز ضرورة تعجيل ومضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم وعملي لمشكلة قبرص.

ويشجعنا اهتمام المجتمع الدولي المتجدد بمشكلة قبرص واشتراكه في حلها بصورة أكثر نشاطا، وهو ما يدلل عليه تعيين الممثلين الخاصين من البلدان المعنية، بما في ذلك تعيين الممثل الخاص للأمين العام، السيد هان سونغ - جو. ونرحب بجميع المبادرات الهادفة إلى مؤازرة الأمم المتحدة في بحثها عن حل عادل وناجع لمسألة قبرص.

لقد أعلنت مختلف قرارات الأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة نفسه أن الوضع الراهن الحالي في قبرص غير مقبول، وهذا رأي يتشاطره المجتمع الدولي. وقد حان الوقت لإبداء مزيد من التصميم وبذل جهد

دائم لحل مشكلة قبرص. وتحقيقا لهذه الغاية، ستعمل حكومة جمهورية قبرص بإخلاص وبشكل ابتكاري مع الممثل الخاص للأمم المتحدة ومع جميع الذين يؤيدون جهودها لإعداد الأرضية اللازمة للمفاوضات بشأن المسائل الرئيسية المعلقة.

إن أية تسوية لمشكلة قبرص ينبغي أن تكون قائمة على دولة لقبرص ذات سيادة واحدة، وشخصية دولية وجنسية واحدة. إن استقلالها ووحدة أراضيها يجب أن يحافظ عليهما، ويجب أن تكون مكونة من طائفتين متساويتين من الناحية السياسية، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في اتحاد لطائفتين في منطقتين. وهذه التسوية يجب أن تستبعد الاتحاد الكلي أو الجزئي مع أي بلد آخر أو أي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال.

إن أمن الطائفتين مسألة حاسمة من شأنها أن تساعد في إيجاد حل. وسيكون من الضروري وضع ضمانات فعالة؛ كما سيكون مطلوبا تسريح الجيوش ومرابطة قوة دولية في قبرص. وجعل قبرص منطقة منزوعة السلاح يمثل إسهاما هاما في هذه التسوية.

ونحن مستعدون لبدء مفاوضات وجها لوجه في عام ١٩٩٧ بمجرد التمهيد بشكل كاف لضمان النجاح. غير أننا لسنا راغبين، بعد ٢٢ عاما من المفاوضات التي لم تسفر عن نتيجة بشأن المسائل الرئيسية للمشكلة، في بدء جولة أخرى من المحادثات غير المثمرة. فالمحادثات، من ناحية، تقوض مصداقية عملية المفاوضات، ومن ناحية أخرى تجعل اهتمام المجتمع الدولي مركزا على جانب المشكلة الدستوري بين الطائفتين، وبذلك تحجب المسألة الحقيقية، وهي الغزو والاحتلال المستمر لمدة ٢٢ عاما، لجزء كبير من جمهورية قبرص على يد القوات التركية.

ونحن، بدورنا، سنواصل بذل كل جهد ممكن لمساعدة الأمين العام لمنظمتنا في النجاح في جهوده المتجددة، عن طريق ممثله الخاص المعين حديثا، في البحث عن حل دائم لمشكلة قبرص.

وفي الوقت نفسه، ستواصل حكومة جمهورية قبرص تقديم طلبها لعضوية الاتحاد الأوروبي لأن هذه العضوية ستكون مفيدة لكلتا الطائفتين. وبينما نأمل في إتمام مفاوضات الانضمام حسب الجدول الزمني المتصور فعلا، نرغب رغبة قوية في البحث عن حل لمشكلتنا قبل الانضمام.

في بداية بياني، تكلمت عن الحاجة إلى إصلاح وتعزيز منظمتنا. ومن هذه المنصة، ركزت مرارا على أهمية احترام الالتزامات التي نقطعها على أنفسنا وتنفيذ القرارات التي نتخذها. وأكدت كيف أن التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكها محاسبة تامة يكتسيان أهمية جوهرية.

إن مسألة قبرص لا تزال تمثل حالة تتطلب المحاسبة بسبب رفض تركيا تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الرسمية التي تدعوها، في جملة أمور، إلى احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها، وسحب جميع القوات الأجنبية، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم، واحترام التكوين السكاني للجمهورية واستعادة حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية لشعب قبرص. والحقيقة أن تركيا لم تقتصر على عدم تنفيذ تلك القرارات فحسب وإنما انتهكتها بشكل جسيم أيضا. وحتى المشكلة الإنسانية الهائلة المتعلقة بالأشخاص المفقودين لا تزال دون حل، الأمر الذي يديم مأساة ذويهم. لذلك ينبغي لمجلس الأمن والقادرين على إحداث تغيير حقيقي في موقف تركيا أن يبذلوا جميع الجهود لتحقيق ذلك.

إن الدورة الخمسين للأمم المتحدة أبرزت الحاجة إلى حفظ وتعزيز إيماننا وإيمان الأجيال المقبلة في منظمتنا. وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة سيسهم مساهمة كبيرة في تحقيق هذا الهدف السامي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر صاحب الفخامة رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحب السيد غلافقوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لإيطاليا سعادة السيد لامبرتو ديني.

السيد ديني (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم إيطاليا، يسرني أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن أحر تهانئي بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. إن معرفتكم وخبرتكم العميقتين والمعترف بهما على نطاق واسع بأنشطة ومهام الأمم المتحدة هما خير ضمان لنجاحكم. وفي الوقت نفسه، اسمحوا لي بأن أشكر بإخلاص سلفكم، البروفيسور البرتغالي ديوغو فريتاس دو آمارال، الذي قاد الدورة الخمسين التاريخية للجمعية العامة باقتدار.

وبالإضافة إلى هذا، أود أعن أعرب عن تقديرنا الكبير للدور الملهم والقيادة البنّاءة للأمم المتحدة التي تحلّى بها الأمين العام بطرس بطرس غالي.

تتشاطر إيطاليا وتؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة يوم الثلاثاء نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية ايرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

في الاجتماع الاحتفالي الخاص بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، كان هناك تأكيد رسمي مجدد على الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بإجراء تغييرات هامة لمواكبة الواقع العالمي الجديد. وإيطاليا تعتقد أن الوقت قد حان لترجمة الأفكار إلى إصلاحات تمس إليها الحاجة. واسمحوا لي بأن أتناولها باختصار.

إن الجمعية العامة أكبر تعبير تمثيلي لقيَم منظمتنا. ولذلك نعتقد أن الجمعية العامة يجب أن تعكس بشكل متزايد آراء شعوبنا وأن تصبح أكثر ديمقراطية عن طريق الصلات المباشرة بالواقع المؤسسي للدول الأعضاء بها. والوفد الإيطالي لدى الجمعية العامة، على سبيل المثال يشمل ممثلين عن مجلس الشيوخ ومجلس النواب لبرلماننا، الأمر الذي يساعد قوانا السياسية على القيام بتقييم أكمل لدور الأمم المتحدة وأنشطتها. ونرجو أن تصبح هذه الممارسة، التي تتبعها بلدان أخرى أيضا، أكثر انتشارا وأكثر رسوخا.

وينبغي تبسيط الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة بدمج بعض اللجان وتبسيط جدول الأعمال في الوقت نفسه. وثمة حاجة إلى مزيد من الشفافية في العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة.

وفي الوقت ذاته نرى وجوب إعادة هيكلة الأمانة العامة بحيث تنظم الموارد والمهام حول نقطتين محوريتين: السلم والأمن من ناحية؛ والديمقراطية والتنمية من ناحية أخرى. وتقترح إيطاليا في هذا الصدد دمج إدارات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية الثلاث في كيان واحد برئاسة نائب للأمين العام يتولى أيضا مهام الأمين التنفيذي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتلتزم إيطاليا بشدة بإصلاح مجلس الأمن، وقد قدمت اقتراحا مفصلا استلهمته من المبادئ الأساسية للديمقراطية والتمثيل الجغرافي العادل والكفاءة والشفافية.

وينبغي ألا يفضي الإصلاح إلى إنشاء أنظمة جديدة من الامتيازات، مما يقلل من التمثيل العادل في المجلس، بدلا من أن يزيده. ففي نيسان/أبريل الماضي حذر رئيس جمهورية إيطاليا، أوسكار لويجي سكالفارو، في خطابه أمام الجمعية العامة من التشديد على طبيعة النخبة في المجلس التي

> "يمكن أن توسع الهوة وتقلل بالتالي من مصلحة المستبعدين مؤدية إلى الحط من شأن التزامها السياسي في العملية وربما تهميشهم وجعلهم يحسون إحساسا خطيرا بأنهم مجرد وجود رمزي ومجرد متفرجين". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٠٣، ص ٤)

ويجب أن يكون هدفنا بدلا من هذا تحفيز مشاركة أكبر من جميع البلدان، الكبير منها والصغير، من خلال آلية تناوبية.

ومن شأن الاقتراح الإيطالي أن يحافظ على الدور الرئيسي للجمعية العامة. والواقع أنه يترك للجمعية العامة أمر البت، على أساس معايير موضوعية في شأن البلدان

التي يمكن أن يكون تناوبها أكثر تواترا. ويترك للجمعية العامة أيضا أمر انتخاب هذه البلدان بأغلبيـــــة الثلثين وبالاقتراع السري بطريقة ديمقراطية بالفعل. كما يترك للجمعية العامة أن تجري استعراضا للبلدان المعنية بصورة دورية.

ولقد وجد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية أن من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء. وإيطاليا تعتبر اقتراحها طريقة متوازنة للتوفيق بين حقائق الواقع الدولي، أي ظهور بلدان ذات قدرات سياسية واقتصادية متميزة - وأنا أدرج إيطاليا ضمنها - والزيادة في عدد البلدان النامية، ومنها ١٣٢ بلدا عضوا في الأمم المتحدة اليوم. بيد أننا على استعداد للمناقشة والتقيد بأي صيغة لا تخالف المبادئ الأساسية التي تحكم اقتراحنا.

ولقد بدأ جيـــل جديد لحفظ السلام. فقوات حفظ السلام تحولت من دورها الأصلي كقوة للفصل بين المتحاربين إلى قوة تضطلع بالتدريج بالمهام الأكبر المتمثلة في التهدئة ودعم عملية المصالحة الوطنية، وها هي اليوم تضطلع بحماية السكان الذين تتهددهم الصراعات الطائفية. وترى إيطاليا أنه ينبغي لكل دولة عضو، لدى مواجهتها لهذه المهام، أن تنظر بشكل مسؤول في أن توفر للأمم المتحدة فصائل عسكرية أكبر وأكثر تأهيلا، وأن تكون مستعدة للمساهمة فيها. وإيطاليا قادرة على القيام بدورها على نحو ما أبدته في موزامبيق وفي البوسنة.

ولزيادة فعالية أعمال الأمم المتحدة في هذا الميدان تقترح إيطاليا التدابير الملموسة العشرة التالية التي تصاغ من أجل: إشراك البلدان المساهمة بالقوات في عملية اتخاذ القرار؛ إجراء استعراضات سنوية لمهمة كل عملية من عمليات حفظ السلام وولايتها ووسائلها؛ إتاحة قوات عسكرية سريعة الانتشار بمجرد اتخاذ مجلس الأمن قراراته؛ إنشاء قيادة موثوقة وموحدة لعمليات حفظ السلام؛ توسيع الدعم السوقي لعمليات حفظ السلام؛ إعطاء الأولوية لبرامج تدريب العاملين في حفظ السلام؛ تحسين تمويل عمليات حفظ السلام؛ سد الثغرة القائمة بين حفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع؛ العهدة ببعض عمليات حفظ السلام إلى المنظمات الإقليمية؛ وأخيرا تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية.

ولتفصيل هذه النقاط يسرنا بادئ ذي بدء أن مجلس الأمن، بناء على اقتراح إيطاليا وبلدان أخرى، أرسى ممارسة معتادة هي عقد مشاورات مع البلدان المساهمة بالقوات قبل اتخاذ القرارات بشأن عملية حفظ السلام. والخطوة التالية هي إنشاء آلية رسمية تكفل مشاركة البلدان المساهمة بالقوات في عملية اتخاذ القرارات. وفي هذا الصدد تعلن إيطاليا تأييدها التام للاقتراح المقدم من رئيسة وزراء النرويج، السيدة برونتلند بعقد حلقة دراسية سنوية تركز على مسائل حفظ السلام الثلاث: البعثة والولاية والوسائل.

ويجب أن تظل الأمم المتحدة على استعداد للتصدي للصراعـــات أينمـــا وعندما تنشب، ولتحقيق هذه الغاية يجب أن تكون قادرة على أن تعتمد على قوات عسكريـــة تكون تحت تصرفها، حسبما نصت عليه المادة ٤٣ من ميثـــاق الأمم المتحدة. ونحن نؤيد أيضا ما اقترحته كندا من إنشاء جهاز نموذجي لحفظ السلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة يراعي في تشكيله احترام مبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

وتعتزم إيطاليا تقديم مقترحات محددة للتوسع في الدعم السوقي على أساس خبرتها القوية مع قوة الأمم المتحـــدة للحماية وقوة التنفيذ. وقد وفرنا بالفعل أول قاعـــدة سوقية للأمم المتحدة في برنديسي، وينبغي زيادة توسيعها لتكفل إدارة الموارد بكفاءة من أجل عمليات حفـــظ السلام، ونقترح تخصيص اعتماد مستقل في ميزانيـــات حفظ السلام لإنشاء القواعد السوقية.

ويقع واجب تدريب أفراد حفظ السلام على كلية الأركان التابعة للأمم المتحدة في تورينو التي أنشئت بمبادرة من الأمين العام. وتتلقى الكلية أقصى دعم من الحكومة الإيطالية، والمرجو أن تتلقى الدعم من دول أعضاء أخرى أيضا. ويمكن تحسين تمويل عمليات حفظ السلام بفرض ضريبة إضافية لحفظ السلام على أعضاء مجلس الأمن الجدد كثيري التناوب، على النحو الذي اقترحته إيطاليا. وهذا يوزع عبء المصاريف الإضافية على عدد أكبر من البلدان.

ومن العناصر الهامة الأخرى في عملية حفظ السلام المساعدة الإنسانية أثناء الصراع وبعده مباشرة. وثمة ثغرة موجودة بين إدارة الصراع وبناء السلام بعد الصراع. ولسد ثغرة كهذه في أمريكا الوسطى صممت إيطاليا ومولت برنامج التقدم الإنمائي للمشردين واللاجئين والعائدين، الذي أسهم كثيرا في عملية المصالحة. ويبذل الآن في موزامبيق جهد نموذجي من النمط نفسه.

وزيادة التنسيق مع المنظمات الإقليمية يمكن أن تساعد على تزويد الأمم المتحدة بما يلزمها من موارد بشرية ومادية. وينبغي أن يعهد إلى المنظمات أو الائتلافات الإقليمية ببعض عمليات حفظ السلام وإنفاذ السلام، دون الانتقاص من الدور المركزي للأمم المتحدة. ومن الأمثلة الجيدة على هذا نجاح منظمة حلف شمال الأطلسي في الاضطلاع بالولاية التي منحتها إياها الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، حيث أدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا دورا متزايدا وهاما.

وترجو إيطاليا أن يزداد الحوار بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وتتعزز قدرات حفظ السلام في البلدان الأفريقية. ويجب أن تقدم لمنظمة الوحدة الافريقية مساعدة ملموسة لتعزيز آليتها لمنع المنازعات وإدارة الأزمات. وتمشيا مع دعم إيطاليا التقليدي للتنمية الديمقراطية أصبحنا نخطط لسلسلة كبيرة من المبادرات في أفريقيا ترمي إلى دعم الأنشطة البرلمانية وتعزيز الهياكل القضائية والتدريب القضائي.

إن الأمم المتحدة نظام عالمي يسعى إلى أهداف عالمية، ومنع الصراعات وتشجيع الحلول السلمية للاختلافات في الرأي لا يمكن السعي إلى تحقيقهما على الصعيدين السياسي والعسكري فقط. فالظروف اللازمة لتحقيق السلام، ولعل ذلك في المقام الأول، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب. إن الفقر والتخلف والعزلة الثقافية تزعزع العلاقات بين البلدان وبذلك تمثل تهديدات للسلام الدولي.

والأمم المتحدة، من خلال صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، تلعب دورا حيويا في منع تلك العوائق من الإخلال بالتعايش السلمي. وهي تساعد على استعادة الظروف اللازمة لتنمية عالمية منتظمة بعد البلبلة التي تسببها الصراعات الداخلية والدولية. وتقدر إيطاليا أهمية منع الصراع وإعادة البناء في فترة ما بعد الصراع، كليهما، وهي عازمة على أن تعزز تعاونها مع الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة.

وانطلاقا من ذلك اختارت إيطاليا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) كإحدى النقاط المرجعية الرئيسية لإعادة بناء مدينة مستار. وسوف يكون التعاون مع الوكالة الثقافية للأمم المتحدة تعاونا نفيسا أيضا في مجالات أخرى بيوغوسلافيا السابقة، في مشروعات إعادة بناء معالم عظيمة القيمة مثل مكتبة سراييفو والمباني التاريخية في راغوزا/دوبروفنيك.

وعملية الإصلاح تتعلق أيضا بالحقلين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. إن اتخاذ القرار ٢٢٧/٥٠ كان خطوة محسوسة إلى الأمام، خصوصا حيثما يشير القرار إلى تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي توجيه انتباه خاص إلى متابعة تطبيق هذا القرار.

وتبيَّن الأمم المتحدة للأولويات وفقا للتغيرات في الواقع الدولي، أمر جوهري لتحقيق فعالية أكبر في خدمة المصالح العليا للبلدان المستفيدة، وكذلك مصالح الأمم المتحدة نفسها.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة تبنَّت الأمم المتحدة سلسلة من المؤتمرات العالمية للمعالجة المنهجية للقضايا الرئيسية التي تواجه البشرية اليوم. و "مؤتمر القمة العالمي للأغذية" الذي سوف يعقد في روما من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، سيكون الحلقة الأخيرة من هذه السلسلة الهامة. وسيكون هذا المؤتمر فرصة لتحديد أهداف استراتيجية جديدة للعمل الدولي في مجال الأمن الغذائي، في سبيل التغلب على وجوه النقص الهيكلية، خصوصا في قطاع التغذية، في كثير من مناطق كوكبنا. واستعدادا لذلك المؤتمر تروج إيطاليا لمبادرة إنمائية مشتركة لأنغولا مع الوكالات الزراعية الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها.

إن عملية العولمة الاقتصادية وتزايد الترابط بين الأسواق يوفران إمكانيات نمو اقتصادي واجتماعي هائلة. ومن هذا المنظور فإن مفهوم المشاركة العالمية ينطوي على تقاسم عادل للمسؤوليات. والاجتماع

الوزاري في سنغافورة فرصة ممتازة للتركيز على هذه القضايا، لتعزيز تحرير التجارة من القيود، الذي تقضي به جولة أوروغواي، وتعزيز الدور التشريعي لمنظمة التجارة العالمية.

وإيطاليا تشارك مشاركة فعالة في إعداد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة للبيئة، المقرر عقدها في ١٩٩٧. ومع مراعاة نتائج مؤتمر ريو والسيناريوهات المستقبلية المنظورة، للتنمية المستدامة، ينبغي لتلك الدورة أن تقوم بتحديث صكوك العمل وأن تستمر في السعي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

لقد تمت إنجازات هامـــة في ١٩٩٦ في مجال نزع السلاح. وتمت بالطبع خطـوة كبيرة على طريق نزع السلاح النووي بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي مجال الأسلحة التقليدية، تم التوصل إلى اتفاق هام في فلورنسا في حزيران/يونيه الماضي بشأن تحديد الأسلحة في يوغوسلافيا السابقة. وينبغي أن يكون هدفنا القادم إيقاف انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية.

إن الحكومة الإيطالية تتعهد بأن تُقلع نهائيا عـــن إنتـــاج وتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. وسوف نشرع في تدمير الأجهزة الموجودة، وندعو إلى وضع قيود جديدة بأمل أن تسهم تلك التدابير في التوصـــل إلى تفهُّم دولي متين وإلى حظر نهائي. ولهذا الغرض نقترح الشروع بسرعة في مفاوضات دولية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

إن الدور الرئيسي للقانون في إنشاء نظام عالمي جديد ينبغي دعمه. وليس في تعزيز القانون الدولي شيء يمكن أن تخشى منه السيادة الوطنية. ونعتقد أن قضية السلام لا يمكن إلا أن تستفيد من إنشاء محكمة جنائية دولية معنية بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وبالجرائم المخلة بالإنسانية. إن إيطاليا ملتزمة بهذا الهدف ومستعدة لاستضافة مؤتمر دبلوماسي في ١٩٩٨ للإيذان بمولـــد تلك المحكمة. وتشن إيطاليا أيضا حملة في سبيل إعلان وقف اختياري على تطبيق عقوبـــة الإعدام على النطاق العالمي.

لقد دأب الاتحاد الأوروبي على التنويه بأن الإصلاح المالي أمـــر جوهري لأي عملية تحديث لهيكل الأمم المتحدة، ونحـــن نشاطر الأفكار التي أعربت عنها الرئاسة الايرلندية حول هذا الموضوع. ونثق بأن الإصلاح المالي شرط مسبق لحفاظ الأمم المتحدة على وظيفتها الحيوية في العلاقات الدولية. والدور الذي تنوي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أن تلعبه في السعي إلى تحقيق أهداف الميثاق لا يمكن فصله عن مسؤوليتها المحددة بالوفاء بالتزاماتها المالية. ونكرر بشدة الإعراب عن صحة الاقتراح المحدد للإصلاح المالي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي تحت رئاسة إيطاليا خلال النصف الأول من هذا العام.

وثمة مهمـــة ضخمة تنتظرنا ألا وهي جعل منظمتنا ملائمة لاحتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين. وإيطاليا لن تألو جهدا في السعي إلى أهدافنا المشتركة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بلقية، وزير خارجية بروني دار السلام.

الأمير محمد بلقية (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يطيب جدا لبروني دار السلام أن تحييكم السيد الرئيس بوصفكـــم صديقا حميما وجارا مقربا. وأرجو أن تقبلوا أحر تهانينا، لكم ولجميع الماليزيين، على انتخابكم. وهل لي أن أعرب أيضا عن تقديرنا لسعادة السيد فريتاس دو أمارال على توليه زمام القيادة خلال الدورة الخمسين؟

جاءت الذكرى السنوية الخمسون وذهبت. ولا نزال نتذكر البيانات الجميلة التي أدلي بها في العام الماضي. بيد أنه يتعين علينا الآن أن نعطي تلك البيانات مضمونا عمليا. وفي هذا الصدد، السيد الرئيس، كنت شديد الاهتمام بالبيانات التي أدليتم بها مؤخرا، بشأن دور الجمعية العامة. وسررت سرورا خاصا لأنكم أكدتم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكان مما يبعث على أشد التشجيع أن نسمعكم تعلنون أنكم تعتزمون عمل كل ما في وسعكم من أجل قضية إصلاح الأمم المتحدة. وإني مثلكم، أرى أن الجمعية العامة يجب ألا يشل حركتها تحليل موضوع الإصلاح. فإنما نحن بحاجة إلى مقترحات ملموسة تقدمها أفرقتنا

العاملة. ويمكننا بعدئذ أن نصرف وقتنا في السعي الشاق إلى بناء توافق الآراء.

فالحاجة ملحة. ويتزايد التوتر والصراع داخل الدول. وفي الوقت نفسه، يطلب إلى الأمم المتحدة على نحو متزايد حل المشاكل في العديد من المجالات الجديدة من مجالات الاهتمام الدولي - الاجتماعية والاقتصادية بل والجنائية في بعض الأحيان - التي تتجاوز الحدود الوطنية. ويتوقع منها أيضا أن تعالج الأسباب العميقة لعدم الاستقرار في المستقبل، واتساع الهوة بين الشمال والجنوب، ومشكلتي تزايد السكان والتحضر المترابطتين اللتين أبرزتهما أيما إبراز هذه المنظمة في المؤتمرات المعقودة مؤخرا. وقبل كل شيء، عليها أن تواجه نتائج هذه المشكلات حين تتخذ شكل التعصب المتزايد والاعتداء العنيف، وفي حالات كثيرة جدا، التطرف والإرهاب.

وإذ تحاول الأمم المتحدة الاضطلاع بهذا كله، فإن مواردها ترهق حدودها القصوى. ولهذا السبب، أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام، وإلى ممثليه وإلى جميع أولئك الذين يعملون في هذه المنظمة في الميدان، وفي غالب الأحيان في ظل ظروف بالغة الصعوبة. إن عملهم يمثل التزاما عميقا بقضية السلام والاستقرار في العالم وإنني لمعجب به وأقدره تقديرا كبيرا. ومع ذلك، نحن فيما أظن نطلب إليهم الاضطلاع بمهام جديدة باستخدام أدوات قديمة أو أدوات عفا عليها الزمن. فإذا لم تتوفر لهم الوسائل لإدارة شؤوننا إدارة حسنة، فإن الملامة إنما تقع علينا نحن في الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تعد مأساة البوسنة تحذيرا لنا جميعا. وبالتأكيد، فإننا في بروني دار السلام نرحب بالتطورات الأخيرة وسنواصل تقديم دعمنا القوي للحكومة الجديدة في البوسنة. وفي الوقت نفسه، أرى أنه ينبغي علينا جميعا في الجمعية العامة أن نعترف بمدى ما كشفته الأحداث التي وقعت في السنوات الخمس الماضية من نواقص فينا نحن.

ويحدونا الأمل أن يبدأ مجلس الأمن الآن بالإصرار على التقيد بجميع الاتفاقات بصورة حاسمة. ونود أن نرى المجلس يتصرف بحزم ضد ممارسة الضغط السياسي من أية جهة وضمان عدم إتاحة المجال أمام أي شيء للوقوف في طريق معاقاة الشعوب.

وأقول هذا بشيء من القلق ونحن نواجه الآن ما يمكن أن يكون عنوانا لفشلنا: أي الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. حتى وقت قريب جدا كانت هذه مشكلة تعد مشكلة لا تزال مستعصية على الحل منذ الأيام الأولى لهذه المنظمة. ثم تم التوصل أخيرا إلى اتفاق منحنا بصيصا من الأمل. ومع أننا كنا ندرك أن هذه العملية قد تكون عملية صعبة جدا، فقد شعرنا بالتفاؤل. ومع ذلك يبدو أن هناك حكومة جديدة في اسرائيل تتحدى في الصميم الأساس الذي استندت إليه آمالنا في السلام. والحل الذي كان يبدو أنه أصبح في متناول الأطراف المعنية مباشرة أصبح مهددا. وبدلا من أن تصبح ما تسمى بمشكلة الشرق الأوسط أطوع وأيسر معالجة، نجد أن نطاقها قد امتد الآن ليشمل شعب العراق.

لذلك تضم بروني دار السلام، ببالغ القلق، صوتها إلى أصوات العديدين الذين يرغبون في إشعار زعماء إسرائيل بضرورة مواصلة عملية السلام، ليس بمجرد الإدلاء ببيانات وإنما بالمراعاة التامة لروح الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مدريد وأوسلو.

وما وصفته بإيجاز يمثل مجموع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتطلب في نظرنا اتباع نهج جديد من جانبنا. ونرى أن هذا أمر لن يتسنى تطويره إلا عند إصلاح الأمم المتحدة. وأقول هذا لأننا نرى بروز نوع جديد من المجتمع الدولي، أكثر تنوعا بكثير من ذلك الذي عرفه آباؤنا المؤسسون. وهو في الوقت نفسه، مجتمع دولي تقترب بينه المسافات من خلال تقدم التكنولوجيا والاتصالات - أي "القرية العالمية" حسب التعبير الشعبي.

وهناك أسباب عديدة للترحيب بهذا. وذلك يعني أننا جميعا نتعلم كيف نقر بتنوعنا ونقدره وكيف نكتسب خير فضائل القرية الحقيقية. ومع ذلك، ليس ثمة ما يضمن لنا ذلك. فالقرى ليست دوما أماكن يطيب العيش فيها. إن لها جانبها المظلم. ولئن كانت التكنولوجيا الحديثة قادرة على أن تشجع التعاون الودي فإنها قادرة أيضا على تعزيز العناصر العدائية في الحياة البدائية للقرية. وبوسعها أن تقيم انقساما دائما بين العالمين المتقدم والنامي.

ولهذا أرى أن من الضروري لنا إيجاد نهج جديد فعال لمواجهة التغيرات الهائلة التي تجري اليوم. وكما يعرف الأعضاء، فإن هذا ما نحاول تطويره في جنوب شرق آسيا. والطريقة التي اخترناها تمكننا من النهوض ببرامج تستهدف استخدام الدبلوماسية الوقائية والتعاون الاقتصادي في منطقتنا. وتعني أيضا أننا تمكنّا من تقديم بعض المساعدة على نطاق أوسع لقضية التعاون بين الجنوب والجنوب.

وهذه التدابير تدابير محددة ذات أهداف عملية وهي تسفر عن نتائج واضحة، إلا أنها ذات أثر أوسع نطاقا وأعمق. فهي لا تمكننا فقط من معالجة تنوع منطقتنا، بل تمكننا أيضا، وعلى مستـــوى إنساني تماما، أن نتعلم كيف نقدر الاختلافات بين بعضنا البعض ونستمتع بالتصدي لمهمة العمل معا.

وعلى سبيل المثال، أود أن أشيد بأصدقائنا وزملائنا في كمبوديا، ولاوس، وميانمار لاعتزامهم الانضمام إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا. فهم يسهمون إسهاما باقيا في السلام والاستقرار في منطقتنا. ولذا من دواعي غبطتنا أن نكون على وشك رؤية منطقة جنوب شرق آسيا وهي تعمل معا في تعاون.

وثمـــة مثال على ما أدى إليه هذا، من حيث تعزيز السلـــم والأمن الدوليين، هو عملية الحوار الواسع جدا الجارية الآن بيننا. ومن النتائج العملية التي أسفر عنها هذا الحوار في منطقتنا التوقيع على معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في مؤتمر القمة الماضي الذي عقدته رابطة دول جنوب شرق آسيا. إنها معاهدة نود أن نرى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تنضم إليها كالتزام من جانبها بالسلام في منطقتنا. وانطلاقا من هذه الروح، أيدنا القرار المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، الذي اعتمدته هـــذه الجمعية في وقت مبكر من هذا الشهر، كخطوة أولى نحو نزع السلاح النووي في جميع أنحاء العالم.

وما نحاول أن نؤكد عليه هو ضرورة الإشراك، أي أن نجمع سويا كل الأطراف في أي مشكلة معا سعيا إلى بلوغ توافق آراء عام بدلا من المطالبة بالتنازلات، وأن ندخل الجميع في المجرى الأساسي لعملية صنع القرار. ونوع النتائج التي نأملها قد تجلى في هذا الشهر ذاته في إنجازات حكومة الفلبين وزعماء جبهة مورو للتحرير الوطني من خلال المساعي الحميدة لإندونيسيا. وقد حققت جهودهم إنهاء أكثر من ٢٠ سنة من العنف والعداوة، وأود أن أهنئ جميع الأطراف المعنية.

ونحن نرى في هذا تعبيرا عن الحاجة الكامنة وراء النداءات القوية التي توجهها دول عديدة من الدول الأعضاء من أجل إصلاح هذه المنظمة. إنها تعترف بأن العدوان يجب مواجهته بحزم ولكنها تسلم أيضا بما علمتنا إياه المآسي طوال السنوات القليلة الماضية في أوروبا وأفريقيا وآسيا. وهو ما نسترشد به جميع أعمالنا في منطقتنا، وإنني أقول إن هذا لا بد أن يصبح نقطة البداية لأي نهج جديد نأخذ به في اليوم إدارة الشؤون الدولية، ألا وهو إدراكنا أننا إذا لم نقبل التنوع ولم نحتضنه عن طيب خاطر سيكون هناك ثمن لا بد من دفعه، وهو ثمن غير مقبول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أوكرانيا، السيد هنادي أدوفينكو.

السيد أدوفينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أهنئكم، على انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وأود أيضا بالنيابة عن الوفد الأوكراني، أن أعرب عن تقديري للسيد فريتاس دو أمارال، الذي ترأس بكفاية تامة الدورة الأخيرة مشجعا التبادل المكثف للآراء بشأن دور الأمم المتحدة في عالم اليوم.

منذ سنة، وفي الدورة الاحتفالية للجمعية العامة، تلقت منظمتنا رصيدا ملموسا من الثقة كمؤسسة دولية عالمية، وقد طالبناها في الإعلان الخاص الصادر بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، بـ :

"فتح آفاق جديدة للسلام والتنمية والديمقراطية والتعاون". (القرار ٦/٥٠ الفقرة الثالثة من الديباجة)

واليـــــوم، يمكننا أن نؤكد أن الأمم المتحدة كانت ولا تزال الآلية الرئيسية لصيانة وتعزيز السلم والأمن - وهناك أدلة كثيرة على ذلك. وليس من شك في أن السنة

الماضية كانت بالغة الأهمية بالنسبة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وغدا، الموافق ٢٧ أيلول/ سبتمبر، سيشرفني أن أوقع بالنيابة عن أوكرانيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما اعتمدت في القرار التاريخي ٥٠/٢٤٥. ويطالب هذا الصك الهام إسدال الستار بصورة مؤكدة من الوجهة القانونية على حقبة سباق التسلح النووي. وإن أوكرانيا، بتوقيعها هذه المعاهدة، ستقدم إسهاما آخر في نزع السلاح لا يمكن التقليل من أهميته.

وفي هذا السياق، أذكر بحدث تاريخي آخر: وهو سحب الرؤوس النووية الاستراتيجية نهائيا من أراضي أوكرانيا. وقد أصبحت أوكرانيا، بعد قضائها على الترسانة النووية التي ورثناها، وهي أكبر ترسانة من نوعها في العالم، دولة خالية من الأسلحة النووية في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ونعتقد أن أوكرانيا قدمت بذلك إسهاما لم يسبق له مثيل، وإن لم يتلق حتى الآن اعترافا كافيا من جانب المجتمع الدولي، من أجل التقليل من التهديد النووي العالمي، وبهذا أظهرت للعالم برمته سياستها السلمية الثابتة التي يمكن الاعتماد عليها. وبالتالي، نتوقع من الدول النووية أن تتقيد على نحو صارم بالتزاماتها المتصلة بضمانات الأمن وهي الالتزامات المقدمة إلى أوكرانيا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والمملكة المتحدة، والصين، وفرنسا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ميخاليدس (اليونان).

لقد جرى التسليم أخيرا بدور أوكرانيا الهام في هيكل الأمن الأوروبي الجديد في عدة وثائق دولية. وبالنسبة لنا، يعني هذا مسؤولية خاصة عن صيانة الاستقرار في أوروبا بأسرها. ولهذا نعتقد أن عملية نزع السلاح النووي يجب أن تصبح أكثر دينامية. وفي هذا السياق، تعتبر المبادرة التي قدمها رئيس أوكرانيا، ليونيد كوتشما، فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شرق ووسط أوروبا تمتد فيما بين بحر البلطيق والبحر الأسود، الخطوة المنطقية التالية، كما تعتبر تحركا هاما في الاتجاه الصحيح. وأود أن أؤكد أن احتمال وزع أسلحة نووية على أراضي جيراننا في شرق ووسط أوروبا مسألة تثير قلقا بالغا بالنسبة لنا. ونعتقد أن تأييد فكرة أوروبا الوسطى اللانووية سيؤدي إلى تعزيز مناخ من الثقة فيما بين دول المنطقة، وسيمنع ظهور خطوط تقسيم جديدة على القارة الأوروبية. إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط وشرق أوروبا، إذ يضاف إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة حاليا في أنتاركتيكا، وجنوب المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وأفريقيا، سيوجد الكتلة اللازمة لبلوغ نقطة التحول التي تنطلق منها مسيرة نزع السلاح العالمي.

وفي رأينا، إن مؤتمر نزع السلاح الذي أصبح يضم أوكرانيا كعضو جديد، كامل العضوية، يجب أن يشرع فورا في وضع برنامج لنزع السلاح النووي الكامل يقربنا من لحظة الاستجابة لمناداة أوكرانيا بأن يكون القرن الحادي والعشرون قرنا خاليا من الأسلحة النووية.

وأود أن أشير، من بين الإنجازات الدولية الهامة الأخرى، في السنة الماضية، إلى بدء تسوية السلم في يوغوسلافيا السابقة. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام لم تضع سدى. إن ذوي الخوذ الزرقاء الذين خاطروا بأرواحهم في ظروف صعبة، قد حققوا مهمتهم ومنعوا انتشار الصراع. وفي هذا المضمار، أود أن أسترعي اهتمام الجمعية إلى ضرورة دخول اتفاقية عام ١٩٩٤ الخاصة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، حيز النفاذ.

ويراودنا الأمل في أن تكون عملية السلام التي بدأت في دايتون قد أصبحت عملية لا رجعة فيها. وسيقوم الدليل على ذلك بالتنفيذ الناجح للجوانب العسكرية لاتفاق السلام من جانب قوة التنفيذ، والانتخابات الأخيرة التي عقدت في البوسنة تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلى العموم، نعتقد أن نجاح الجهود الدولية التي بذلت مؤخرا في يوغوسلافيا السابقة لا يقتصر على تحقيق تسوية سلام. فأرى أننا شهدنا أيضا ظهور آلية يمكن أن تحقق التعاون الفعال بين مختلف الهياكل الدولية في إدارة الأزمات. وأشير بصفة خاصة إلى تجربة هامة هي تجربة عملية قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، التي اضطلعت بها، وفقا لولاية مجلس الأمن، منظمة حلف شمال الأطلسي وشركاؤها - بما في ذلك

أوكرانيا - وبلدان أخرى. وفي الوقت نفسه، سيكون من المستحيل إحراز النجاح النهائي لعملية السلام دون التدخل النشط والموجه نحو العمل من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وذلك في تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق. والجهود المتضافرة التي بذلتها الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لتسوية أحد أشد الصراعات مأساوية في عصرنا وإنما تدل على أن وجود الإرادة السياسية وتقسيم المهام تقسيما واضحا بين الهياكل أمران يجعلان من الممكن تحويل فكرة المؤسسات التي يعزز بعضها بعضا على نحو متبادل إلى حقيقة واقعة. ولعل المجتمع الدولي قد أصبح في هذه الأثناء مالكا لآلية يمكن الاعتماد عليها لحل مشاكله الحادة.

وأعتقد أن تجربة تسوية السلام في يوغوسلافيا السابقة يمكن أن تكون مثالا ساطعا على إمكان تشييد صرح للأمن العالمي في المستقبل بصورة مشتركة على أيدي جميع أعضاء هذه المنظمة العالمية. وينبغي لهذا الصرح أن يتضمن كذلك مفهوما شاملا لحفظ السلام، وهو مفهوم يتعين الإسراع في وضعه في إطار الجمعية العامة. ولعل القيام في نهاية المطاف بإعادة توجيه حفظ السلام نحو الدبلوماسية الوقائية يعد عنصرا أساسيا في هذا العمل.

ومع ذلك، يتضح أننا لن نتمكن من بناء أمن عالمي جديد دون إجراء إصلاحات جذرية للأمم المتحدة نفسها. والحاجة إلى إجراء إصلاح للأمم المتحدة أمر ركز عليه فعليا جميع المشاركين في الدورة الماضية للجمعية العامة. وهذه المسألة هي أيضا مسألة مطروحة للمناقشة في الدورة الراهنة. ومع ذلك لا يمكن إجراء تغييرات حقيقية إلا بشرط إجراء مراجعة هامة للنظام المالي للأمم المتحدة.

فالأمم المتحدة تشهد في السنوات الأخيرة أزمة مالية لا سابقة لها مما يوجد تهديدا حقيقيا لأدائها لعملها. وتدل التجربة على أن الأزمات المالية تأتي إما نتيجة سياسة ضريبية خاطئة أو نتيجة إنفاق غير سليم. ونعتقد أن كلا العاملين هو السبب في حالة الأمم المتحدة. فعدم قدرة عدد من الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية هو نتيجة مباشرة لكون معدلات أنصبتها المقررة معدلات مفرطة. وسيكون من المتعذر على الأمم المتحدة تفادي الوقوع في أزمة مالية ما لم تعمل على إزالة الاختلالات القائمة في جدول قسمة نفقاتها، ونحن نتوقع أن تجد الدورة الراهنة الحل المناسب لهذه المشكلة.

ولقد أصبحت أوكرانيا، على غير مشيئتها، تعد من المدينين للأمم المتحدة. ومرد هذا إلى حقيقة أن القرار المتعلق بنقل بلدي إلى المجموعة (ج) في جدول تمويل عمليات حفظ السلام تأخر لسنوات عديدة. وإن تراكم مبلغ كبير من الدين هو نتيجة مباشرة لقرار الجمعية العامة الجائر ٤٥٦/٤٧ الذي كان يدرك مقدموه تمام الإدراك أن القرار سيفضي إلى الأزمة المالية الراهنة. لقد رفضوا زيادة إسهام الدول القادرة على الدفع، وخلافا للقواعد، ألقوا أنصبة أكبر على عاتق البلدان العاجزة عن دفع هذه المبالغ.

إن أوكرانيا ما برحت تقدر الحاجة إلى تزويد الأمم المتحدة بموارد مالية كافية. وبناء على تعليمات حكومتي، أود أن أبلغ الأعضاء بأن أوكرانيا ستبدأ بدفع الديون المستحقة عليها للأمم المتحدة. وسينخفض مبلغ الدين الباقي بمقدار ٢٠ مليون دولار في هذا العام. وفي الأعوام المقبلة، ستزيد مدفوعاتها الفعلية لميزانية المنظمة.

وينبغي أن يصبح إصلاح مجلس الأمن مكونا هاما آخر من مكونات عملية التحول داخل الأمم المتحدة. ونحن نؤيد رغبة ألمانيا واليابان في اكتساب مركز عضوين دائمين في مجلس الأمن، ولكننا نؤيد في الوقت نفسه زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين على أساس التمثيل الجغرافي العادل، على نحو تراعي فيه لذلك مصالح المجموعة الإقليمية الأوروبية الشرقية. وآمل في أن تفضي صيغة اثنان زائد ثمانية التي اقترحتها أوكرانيا والتي تتطابق من حيث المبدأ مع النهج الإيطالي، والنهج الذي تدعو إليه بلدان أخرى، إلى إيجاد حل مشترك للمشكلة ضمن إطار الفريق العامل ذي الصلة التابع للجمعية العامة.

وأحد المقومات الضرورية للسلام والأمن عموما في الألفية المقبلة ينبغي أن يتمثل في تعاون اقتصادي دولي ذي نوعية جديدة وعولمة الانتاج والتجارة، وتطوير العلم والتكنولوجيا، وتوسيع تدفقات الأموال والخدمات.

ونعتقد أن اهتمام المجتمع العالمي ينبغي أن ينصب اليوم على ما هو أكثر من مجرد الجانبين السياسي والعسكري للأمن. فيجب أيضا أن يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية للسلام والتنمية المستدامة. وبالنسبة لأوكرانيا، فإن هذه ليست فكرة مجردة لا يصاحبها تحديد تاريخ نهائي لتنفيذها. فلقد حولت تشيرنوبيل البعد الإيكولوجي لأمننا الوطني إلى أولوية في سياسة أوكرانيا الداخلية والخارجية.

ولقد مرت عشر سنوات على وقوع الكارثة، بيد أننا لا نزال نعاني من نتائجها الخطيرة. ولم تصبح تشيرنوبيل ذكرى في طيات الماضي. وإذا استمرت البشرية في تجاهل الحكم على الأشياء بصورة صائبة وواصلت حصر تفكيرها في الحاضر وحده، فإن تشيرنوبيل قد تصبح صورة لمستقبلنا.

إننا نشعر بالتشجيع إزاء تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/51/1) الذي يذكر أن الأمم المتحدة لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء عواقب تشيرنوبيل، وأنها ملتزمة بمواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى التخفيف من حدتها. ويحدونا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي تهيئة الظروف، بما في ذلك الظروف المادية والمالية، التي من شأنها أن تتيح لأوكرانيا الوفاء بالتزامها وإغلاق محطة تشيرنوبيل النووية لإنتاج الطاقة وذلك بحلول عام ٢٠٠٠.

وينبغي أن نتذكر أيضا أن السلام الدائم والتنمية المستدامة على النطاق العالمي لا يمكن تحقيقهما ما لم تكفل جميع البلدان مستويات عيش كافية لسكانها وتتغلب على البطالة، والفقر، والتفكك الاجتماعي، والتلوث البيئي.

وفي هذا السياق، أود أن أسترعي الانتباه إلى المبادرة المتعلقة بإنشاء مجلس الأمن الاقتصادي، وهي المبادرة التي تقدم بها رئيس أوكرانيا إلى الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة في العام الماضي. ونحن نرى أنه حان الأوان لكي تنصب جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على وضع أساس قانوني يتيح لنا تنفيذ هذه المبادرة الهامة، باعتبارها إحدى الخطوات الرامية إلى زيادة مستوى الأمن الاقتصادي الدولي، وكفالة التنسيق العالمي لأنشطة المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية والوطنية، ومنع حدوث إكراه وتمييز اقتصاديين.

ولقد أصبحت مسائل الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال، مثارا للقلق بصورة خاصة. وأوكرانيا ما برحت تضطلع بدور نشط في الجهود الدولية التي تبذل، وبخاصة ضمن إطار الأمم المتحدة للتخلص من هذه الويلات التي يشهدها زمننا الحاضر والتي لا تهدد أمن وصحة الناس فحسب، بل تترك تأثيرا سلبيا على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلدان عديدة. ونعتقد أنه يجب إيلاء اهتمام خاص لرسم تدابير معينة يتعين القيام بها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذا السياق، فإن مبادرة بولندا إلى إدراج مسألة إمكان وضع اتفاقية بشأن تلك المسائل في جدول أعمال الدورة الراهنة هي مبادرة حسنة التوقيت تماما وينبغي تأييدها. وأوكرانيا على استعداد للمشاركة في وضع مشروع لهذا الصك القانوني.

ونظرا للحالة المالية الراهنة للمنظمة فإن البحث عن وسائل جديدة لإعادة تنشيط التعاون الدولي في مجال التنمية أمر يكتسي أهمية جديدة. وأحد الاتجاهات الواعدة، وعلى الأخص في معرض توفير موارد تمويل إضافية، يتمثل في تشجيع إجراء حوار بشكل دوري بين الأمم المتحدة والمنظمات المالية لمجموعة بريتون وودز.

ونحن مقتنعون بأنه إذا ما قامت هذه المؤسسات بتخصيص موارد أكبر للتنمية لعجّل ذلك بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال وفي البلدان النامية. ومن شأن ذلك أيضا تهيئة الظروف للنجاح في إصلاح النظام العالمي للعلاقات الاقتصادية الدولية. ومن الواضح تماما أن إدماج هذه البلدان في النظام الاقتصادي العالمي أمر يعود بالنفع على المجتمع العالمي بأسره. ونعتقد أن هذه الفلسفة ذاتها ينبغي أن تصبح الأساس لاستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية العالمية. والأمم المتحدة مدعوة للقيام بدور حاسم في رسم هذه الاستراتيجية الجديدة.

وفي هذا السياق، نرحب بالازدياد التدريجي الحاصل في تفهم الدول الأعضاء للمشاكل التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، مما تجلى في زيادة الموارد التي خصصها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنشطته التنفيذية في بلدان أوروبا الشرقية،

بما في ذلك أوكرانيا. وتفكر أوكرانيا في أن تصبح عضوا كاملا في الاتفاق العام المتعدد الأطراف بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، ونظام منظمة التجارة العالمية، باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من إصلاحها الاقتصادي.

إن نجاحات الأمم المتحدة تعتمد على التنمية المستقرة لكل دولة من الدول الأعضاء. وقد احتفلت أوكرانيا بالعيد الخامس لاستقلالها، وهي تعمل بصورة متواصلة للتغلب على العقبات التي تعرضت لها دولتنا في عملية إحداث تحويل جذري لمجتمعنا. ومن على هذه المنصة أود أن أؤكد أن خيار الشعب الأوكراني لصالح التطور الديمقراطي المستقل إنما هو خيار قطعي لا رجعة فيه.

وإن اعتماد دستور أوكرانيا في ٢٨ حزيران/يونيه من هذا العام يعد حدثا ذا أهمية تاريخية لشعب أوكرانيا. وعلى حد تأكيد الرئيس ليونيد كوتشما:

> "أنه حدث ذو أهمية كبيرة وهو من بين الأحداث التاريخية القليلة التي توحد الشعب ليس بالقبضة الحديدية بل بما أملاه الفؤاد، حدث يحول السكان إلى أمة والإقليم إلى دولة".

وباعتماد قانونها الأساسي، اختارت أوكرانيا نموذجها في بناء الدولة وفي إصلاح حياتها العامة. وفي عملية صياغة هذا القانون استفاد المشروعون الأوكرانيون ليس فحسب من التجارب التاريخية السابقة - مثل تجرة بيليب أورليك، وهو علم من أعلام القرن السابع عشر كتب على يده دستور من أول الدساتير الديمقراطية الأوروبية، بل استفادوا أيضا من التجارب الحديثة، وبصفة خاصة تجارب أعضاء مجلس أوروبا.

إننا في أوكرانيا نقوم بلا كلل ببناء دولة مستقلة ذات سيادة، دولة ديمقراطية ذات توجه اجتماعي ترفع لواء حقوق الإنسان باعتبارها أسمى القيم الاجتماعية. وقد استطعنا في ظل ظروف صعبة للغاية أن نحذو حذو النموذج الأوروبي للحياة العامة.

وأود أن أؤكد أن الاندماج في الهياكل الأوروبية وهياكل أوروبا - الأطلسي هدف استراتيجي لأوكرانيا. وفي الوقت ذاته لا يزال بلدي ملتزما بمركز عدم التكتل. وقد أثبتت أوكرانيا هذا مرة أخرى إذ أصبحت بالأمس مراقبا في حركة عدم الانحياز.

وتكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنا العلاقات مع الدول المستقلة حديثا التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي سابقا، وعلى وجه الخصوص الاتحاد الروسي الذي تربطنا به تجارب تاريخية مشتركة.

إن التحولات التي نشأت بإصلاح السوق بدأت تتجلى بشكل متزايد في أوكرانيا. وأن طرح العملة الجديدة، "هريفنيا" يثبت بشكل قاطع أن التغيرات الاقتصادية الجذرية في أوكرانيا أصبحت تغيرات لا رجعة فيها. وتبين النتائج الأولية للإصلاح النقدي أن له أثر نفسي باعث على الاستقرار في صفوف الشعب الأوكراني، فضلا عن تأثيره الايجابي على النشاط التجاري.

إن مجتمعنا يجتاز عملية تحول. وندرك أن الطريق الذي نجتازه طويل وصعب. ويتعين علينا أن نحقق عددا من الأهداف الهامة. وهذا يتطلب الإحياء التدريجي للمعايير الديمقراطية في نسيج المجتمع الأوكراني، الذي مزقته السياسات الشمولية في العقود الأخيرة.

وفي مسيرتها على هذا الدرب، ستواصل أوكرانيا التعويل على دعم المجتمع الدولي. وفي الوقت ذاته، أود أن أؤكد مجددا أن أوكرانيا ستواصل الالتزام بدعم الأمم المتحدة التي، شأنها شأن بلدي، تمر بوقت تحول صعب لكنه حيوي للغاية. هذا هو التزام عصرنا ويتوجب علينا أن نواجه هذا التحدي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية باراغواي، سعادة السيد روبين داريو ميلغاريخو لانزوني.

السيد ميلغاريخو لانزوني (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني، نيابة عن باراغواي، شعبا وحكومة، أن أتقدم لرئيس الجمعية العامة، السفير غزالي اسماعيل بأطيب التمنيات بالنجاح في أعماله. كما نود إبراز العمل الممتاز الذي قام به الرئيس ديوغو فريتاس دو أمارال، الذي قاد بلا كلل أعمال الدورة الماضية.

إن الأمم المتحدة في نظر باراغواي محفل يكفل التبادل الحر للأفكار واشتراك الجميع دون تفرقة أو استبعاد. وما فتئت الأمم المتحدة منذ وقت طويل منارة الهداية بالنسبة لأممنا عندما تتعرض حقوقها الأساسية للخطر. وبالنسبة لنا نحن شعب باراغواي، فإن الحقوق الأساسية للناس، رجالا ونساء، التي هي من أعمدة الأمم المتحدة، تعد الآن شيئا حيويا جدا وليس مجرد أقوال بليغة في معرض السعي لتحقيق السلام العالمي والحرية والأمن وهي أمور لا يمكن أن تضمنها إلا حكومات مدنية ديمقراطية.

إن الواقع التاريخي الجديد الذي نواجهه - في ضوء ما يحدث في أنحاء العالم وفي داخل بلادنا - يعني أنه يتعين علينا جميعا أن نتحمل قدرا أكبر من المسؤولية، ونزيد من التضامن فيما بيننا. إن عولمة العالم المعاصر تعني أن أية مشكلة تقلق أمة من الأمم ليست مسألة معزولة، بل مسألة ينبغي أن تحظى باهتمام الجميع.

ولهذا السبب، ينبغي أن نفكر من جديد في السؤال المطروح منذ الأزل، وهو السؤال عن السبيل الذي ينبغي أن يسلكه الناس جميعا، رجالا ونساء. وفي حين أننا نتبع ايديولوجيات وثقافات متنوعة، يتعين علينا مع ذلك أن نضمن المساواة والحقوق والحريات.

لذلك، فإن مساهماتنا واقتراحاتنا الرامية إلى تعزيز المنظمة وتكييفها لتتلاءم مع حقائق عالم اليوم الجديدة تقدم بروح تعاونية. وهذا هو سبب طلبنا أن تكون الإصلاحات المعتمدة في إطار الأمم المتحدة موجهة نحو التخفيف من تجزئتها لجعلها هيكلا أكثر تكاملا في أداء وظائفها. ومن شأن هذا الإصلاح أن يمكّن من تيسير الاتصال ويجعل التنسيق أكثر كفاءة. وهذا هو سبب إصرارنا على الإصلاح للتخلص من التكاليف غير الضرورية من خلال توحيد وتقوية البرامج الموجهة لتنمية شعوبنا تنمية متسقة، وترشيد الموارد الموجودة واستخدامها على الوجه الأمثل تجنبا لتكرار الجهود البشرية أو الاقتصادية.

وحكومة باراغواي، إدراكا منها لالتزاماتها الدولية، بذلت جهودا كبيرة للوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، وجهنا نداء لتسديد الاشتراكات المقررة في غضون المواعيد المحددة بغية ضمان عمل المنظمة. ومبدأ الإنصاف يتطلب هذا.

ويجب أن نقول أيضا إن موقف باراغواي من إصلاح الأمم المتحدة واضح فيما يتعلق بالجمعية العامة. فنحن نعتبر هذه الهيئة لا مجرد نموذج لاتخاذ القرارات على نحو ديمقراطي، بل نعدها - نظرا لطابعها العالمي إلى حد كبير وتبادل الآراء بحرية فيها - أهم جهاز في المنظومة. ونحن نؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن، الذي يتطلب عددا أكبر من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على أساس التوزيع الجغرافي المنصف. وفي هذا الصدد، نؤيد فكرة ضرورة تمثيل أمريكا اللاتينية بين الأعضاء الدائمين، بالإضافة إلى ألمانيا واليابان. وترى باراغواي أن ممارسة حق النقض ينبغي أن تتطور نحو آليات مبتكرة تستخدم استخداما أكثر موضوعية.

إن البرامج التي تتيح التنمية الاقتصادية المستدامة تشكل جانبا آخر من جوانب المنظومة، يجب أن يؤخذ في الحسبان. وبلدنا يشجع اقتصاد السوق ذا الطابع الاجتماعي، أي اقتصاد حر تحترم فيه المبادرات الخاصة، ولكن دون إغفال نصيب الحكومة في تحمل المسؤولية. ولذلك، فإننا ننظر بارتياح إلى دور الأمم المتحدة الرائد في ميدان التنمية البشرية المستدامة. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على الاتفاقيات الملزمة بصدد البيئة والتعهد الذي قطعه ١١٨ رئيس دولة وحكومة لوضع نهاية للفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي، والنتائج الهامة التي تحققت في الموئل الثاني، وكذلك إعلان ميدراند الصادر عن الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ونؤيد بشكل خاص الفقرة ١٧ من ذلك الإعلان، التي جاء فيها:

> "إن عدم وجود أراض لها مطلة على البحر، الذي يفاقم من حدته البعد والعزلة عن أسواق العالم، أمر يفرض قيودا خطيرة على الجهود الكلية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية". (TD/377، صفحة ١٧).

وإزاء ذلك، تحتاج هذه البلدان إلى تعاون دولي كاف للحفاظ على بناها التحتية للمواصلات والتبادل التجاري، وتحسينها.

وبعد أن وقّعت باراغواي الاتفاقيات السالفة الذكر، وشاركت في المؤتمر السالف الذكر، اعتمدت الحكومة الوطنية تدابير محددة لتنفيذ أحكام خطط العمل التي انبثقت عن هذه الاجتماعات. فتنفيذا لما نادى به مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، أنشئت أمانة للعمل الاجتماعي على المستوى الوزاري، ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئاسة الجمهورية. والغرض الأساسي منها هو إعداد السياسة العامة المتعلقة بالمشاريع الاجتماعية، وتنسيق إجراءات الحكومة والمجتمع المدني بغية تحسين مستوى حياة الشعب.

وأعددنا أيضا خطة استراتيجية لتحسين التعليم، بالإضافة إلى الإصلاح التعليمي الذي تقوم الحكومة الوطنية حاليا بتطبيقه. ووضعنا أيضا خريطة بالاحتياجات الأساسية - التي تعرف أيضا برسم خريطة للفقر. كما قمنا بمسح للأسر المعيشية لا يقتصر على المناطق الحضرية، بل يشمل المناطق الريفية أيضا. ونقوم الآن بإعداد نظام للمؤشرات الاجتماعية والنفقات الاجتماعية.

وفضلا عن ذلك، بعد عام من عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، جرت توعية القطاعين العام والخاص بصورة عامة توعية كبيرة بمنهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر، معززة بذلك السياسات المتعلقة بمعاملة الجنسين.

أود أن أعرب عن امتنان حكومتي العميق لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما لأمينها العام، السيد بطرس بطرس غالى، الذي بذل جهودا دؤوبة لا تكل لمساعدتنا في العمل على تحقيق الرفاهية لشعب باراغواي.

ندرك أن عصرنا يتسم بخصائص غير عادية. فالتاريخ المعاصر يرانا في صورة مختلفة. وقد تغيرت المفاهيم. ونتكلم اليوم بإيجابية أكبر، وبفعالية عن الإدماج والتعاون والتكامل. وقد ولّى عهد المواجهات العقيمة. فهذا العصر عصر تضامن وتعاون متبادل ومتنوع؛ والترابط المتبادل البنّاء والخلاق هو مفتاح تعايشنا اليومي.

إن عالم اليوم يحتاج لا إلى نظام اقتصادي جديد فحسب، بل يحتاج أيضا إلى نظام ثقافي دولي جديد. ويجب أن يكون العلم والمعرفة والتكنولوجيا تراثنا العالمي. والوعي بالتضامن هو الطريق ليفهم البشر أنفسهم والآخرين. ويجدر بنا أن نرى أننا بدون فهم الآخرين، لا نكون كاملين مكتملين بل نكون مفتقرين إلى الإنسانية. وتتطلب التنمية الشاملة الحقيقية تعاون جميع الرجال والنساء الذين يعمرون هذا العالم. بهذه الطريقة فقط، وبمباركة المنظمة، وبدعمنا القوي، يمكن للتنمية، بوصفها حقا من حقوق الإنسان، أن تحقق معانيها بالكامل وأن تحتل مكانها في التاريخ. فإن لم نصلح أحوالنا كان مصيرنا الغرق في دوامتها.

بيد أن اختفاء التناحر بين قطبي العالم لم يعن، لسوء الحظ، نهاية النزاع. فعلى مدى هذا العام، شهدنا مواجهات إثنية وقومية أدت إلى نشوب أزمات إنسانية ساحقة، تسببت في إزهاق الأرواح وتدمير الممتلكات - بل والأخطر من ذلك - فقدان التعايش المشترك كقيمة يعتز بها الناس. وإزاء هذه الحالة، تأمل باراغواي أن تتوقف في القريب العاجل المجابهات العسكرية التي أدت إلى سفك دماء الأمم وانتهكت الحق في الحياة. ونحن نشجع تعزيز عملية السلام في يوغوسلافيا السابقة واستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط لإيجاد حل عادل ودائم في تلك المنطقة.

ويأمل بلدنا أيضا أن يستمر بذل الجهود لإيجاد حل للصراعات في رواندا وبروندي بغية إحلال السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وتنظر باراغواي بارتياح إلى الإنجازات التي تحققت في أنغولا، ونأمل أن تواصل منظمة الوحدة الأفريقية القيام بدور هام في منع نشوب الصراعات في أفريقيا وفي تسويتها.

وباراغواي تحيط علما مع بالغ الارتياح بالنتائج التي حققتها الأمم المتحدة من خلال بعثاتها لحفظ السلام في هايتي، ومراقبيها في نيكاراغوا والسلفادور، وبعثتها للتحقق في غواتيمالا، التي أحرزت نجاحا باهرا مؤخرا. وتحبذ باراغواي التشجيع المتزايد باستمرار لآليات الدبلوماسية الوقائية، وفوق كل شيء، حفظ السلام. وبالمثل، ترحب جمهورية باراغواي بروح المصالحة التي أظهرتها حكومة جمهورية الصين. ونأمل أن يقام حوار لحسم الحالة مع جمهورية الصين الشعبية.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، يتمثل التحدي الماثل أمامنا في قضية الاستقرار والسلام. ويتحتم أن نبني

عالما متعدد الأقطاب يضمن تطور الأمم والشعوب بإنصاف. ويجب أن يكون الإنصاف حجر الزاوية في الوئام العالمي. وبهذه الروح، نثق أن الإجراءات التي تتخذها منظمتنا لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية ستثبت فعاليتها، وتعزيز معركتنا ضد كل تهديد للسلام والأمن العالمي. ولما كانت باراغواي مخلصة لهذا المقصد، فقد شاركت في تقديم القرار المعني بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٠ أيلول/سبتمبر الماضي. ونشجع كل الدول الأعضاء في هذه المنظمة الجليلة على التوقيع على هذه المعاهدة كما فعلت أنا قبل بضعة أيام بصفتي وزيرا لخارجية باراغواي. وننادي بالتصديق على المعاهدة دون إبطاء لكي تدخل فعلا حيز النفاذ.

قبل ما يقرب من ٥٠ عاما، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأصدرته. وحققت البشرية بذلك واحدا من أغلى أهدافها، وهو إعلان لحقوق ما برحت تكافح من أجلها دائما الشعوب والأمم والأفراد والمجتمعات. واليوم، في باراغواي، نؤمن إيمانا راسخا بأننا تعلمنا الدرس الصعب وأصبحنا نقدر حتمية العيش في كنف السلام والديمقراطية والتعددية. لقد مضى عهد الطغيان وتقييد الحريات الأساسية والتخلُف الاقتصادي والعزلة الثقافية. وهذه صفحات مؤسفة من التاريخ لن نتذكرها إلا لكي نحرص على عدم إعادتها. إن الديمقراطية التي نبنيها الآن، بالاشتراك النشط من جانب مواطنينا وبتضامن المجتمع الدولي، تشكل جانبا من عملية لا رجعة فيها.

والواقع أنه قبل مجرد أربعة أشهر شعرت مجموعة صغيرة بالحنين الى الحكم الاستبدادي، فحاولت أن تعيد عقارب الساعة الى الوراء. ولكن بفضل الدعم العاجل من الدول الصديقة والأعمال التلقائية والشجاعة التي قام بها الشباب الذين خرجوا الى الشوارع دفاعا عن المسيرة الديمقراطية، تمكنا من إحباط مغامرة عسكرية كان يمكنها أن تلحق ضررا ببلدنا لا يمكن إصلاحه. ولحسن الحظ، فإن بلدنا يمضي الآن قدما صوب تعزيز كل حرياته وإرساء قواعد الاستقرار الديمقراطي في نظامه السياسي.

ويسعدنا سعادة بالغة أنه كان في استطاعة باراغواي أن تتغلب على أزمتها المؤسسية بالسبل الديمقراطية. لقد حاربنا تهديد القوة لمؤسساتنا بمعتقداتنا الديمقراطية. وتحاشت الحكومة الخطر دون أن تلجأ الى أية تدابير تنتهك دستورنا أو قوانيننا. وحتى في أحلك أوقاتنا، حافظنا على حرية الصحافة. ولم يسجن أي مواطن ولم تفرض أي قوانين وقوانين الطوارئ. وارتكز انتصارنا على إيماننا بالتعددية السياسية وحق المعارضة. وهكذا، فإن الإجراءات الهادئة والحاسمة التي اتخذها رئيس جمهورية باراغواي، خوان كارلوس واسموسي، أعادت للحكم المدني استقلاله الذاتي. وتحول وضعنا من ديمقراطية تحت حماية السلطة العسكرية الى ديمقراطية مدنية متحررة من التدخل أو الضغط من القوى الخارجية.

وباراغواي، حكومة وشعبا، بعد أن اتخذت هذه الخطوة السياسية والتاريخية، تشعر بالامتنان العميق للدول الأعضاء في هذه المنظمة على دعمها لها خلال تلك الأزمة الحرجة. ونشعر بالامتنان لمجلس الأمن بصفة خاصة لدعمه الواضح والثابت للديمقراطية في باراغواي. إن هذا الدعم يزيد من قوة إيماننا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لصيانة المؤسسات السياسية الديمقراطية، والحرية، والسلام، والأمن الدولي.

وبالمثل، فإن سياسة باراغواي الخارجية ترتكز على التكامل الاقتصادي الإقليمي، وجوهره السوق المشتركة للمخروط الجنوبي. ونحن مقتنعون أن عملية التكامل في أمريكا اللاتينية هي السبيل الى اندماج بلدنا في الاقتصاد العالمي والى توطيد ديمقراطيتنا. وفي انتهاجنا لهذه السياسة، فإننا نضطلع بأنشطة كثيرة بهدف توسيع نطاق الروابط بين سوقنا الداخلية والعمليات الاقتصادية الدولية.

وهناك عنصر هام آخر، وهو التصدي المباشر للجريمة الدولية المنظمة. وهذه المهمة ليست سهلة. فطوال سنوات، كان الفساد الاقتصادي والسياسي هو أسلوب الحياة المعتمد من الدكتاتورية. ومع ذلك، فإن حكومة باراغواي ملتزمة بمحاربة بلاء الاتجار في المخدرات وغسل الأموال. ونحن نشجع الجمهور - الوطني والأجنبي على حد سواء - على الإبلاغ عن المخالفات التي تستوجب التحقيق أو التفتيش أو المتابعة بحيث نقضي على الفساد من مصادره. ووفقا لنهجها الجديد المتصف بالشفافية السياسية، أرسلت الحكومة

مشروع قانون للمؤتمر الوطني تحدد فيه جريمة غسل الأموال وتهدف به الى استئصالها، بما في ذلك غسل الأرباح الناتجة عن البيع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والعقاقير الخطرة. ويجري أيضا وضع خطة وطنية لمراقبة المخدرات.

وبعد خمسين عاما من إنشاء محكمة العدل الدولية في لاهاي، وتلبية للوعد الذي قطعه الرئيس واسموسي أمام الجمعية العامة في العام الماضي - أودع بلدي بالأمس لدى الأمين العام للأمم المتحدة صكوك قبول الولاية القضائية للمحكمة. وهذا القرار التزام آخر من جانب بلدي للمجتمع العالمي الذي نؤمن به. وبصفتي وزيرا لخارجية دولتي، سأذكر دائما أن إبلاغ هذا القرار التاريخي قد تم على يدي. ونؤكد مرة أخرى أيضا، بصفتنا بلدا غير ساحلي، أهمية اتفاقية قانون البحار والإصلاحات المدخلة عليها. ونحن نعبّر عن إيماننا بمبدأ التراث العالمي للبشرية من خلال عضويتنا في مجلس السلطة الدولية لقاع البحار.

والآن، في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بصفتي وزيرا للخارجية، أود أن أبيح لنفسي الإفصاح عما بنفسي. لقد كنت من صغر السن بحيث لم أعاصر إنشاء مؤسسات الأمم المتحدة ولا إنجازاتها الأولى، ولا أزماتها الرئيسية، ولا التغيرات التي أصابتها ولا التطورات التي مرت بها. فأنا أنتمي الى جيل يراد له أن يضطلع بدوره في القرن الحادي والعشرين.

حينما جئت إلى الوجود كان العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان قد كتبا بالفعل، وكانت البيئة قد أصبحت شاغلا لجميع الشعوب، وكانت الاتفاقيات الدبلوماسية العالمية والنظام القانوني للمعاهدات سارية بالفعل. وهذا هو حال عالمنا في نهاية القرن. لذا، فإن باراغواي، في دعمها للاصلاح، تعتقد من الضروري أن تذكر، على لساني، أن هناك شيئا واحدا لن نستطيع تغييره، ألا وهو مقاصدنا وأهدافنا التي من واجبنا أن نحافظ عليها من أجل الأجيال المقبلة.

وسنؤكد المرة تلو الأخرى المساواة بين الأمم كبيرها وصغيرها، وأهمية تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق سيادة القانون الدولي. وهنا في الجمعية العامة، التي هي بمثابة الروح للأمم المتحدة، أؤكد من جديد، بوصفي ممثلا لأمة فتية لم يمض على استقلالها أكثر من ٢٠٠ عام، وإذ أتكلم أمام شعوب وثقافات قديمة قدم الدهر، على حلم البشرية، وعلى إيمان مشترك متجدد، بأن تكون هذه الدار دارنا إلى الأبد.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الكلمة لوزير خارجية زمبابوي، سعادة السيد ستانيسلاوس مودينغي.

السيد مودينغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهنئ السيد غزالي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. إننا مقتنعون بأن خبراته الواسعة ومهاراته الدبلوماسية، ستكون رصيدا حيويا لهذه الدورة من دورات الجمعية العامة. وأؤكد له أن وفد بلدي سيتعاون معه بالكامل في الوفاء بمسؤولياته الجسيمة.

وفضلا عن ذلك، أود أن أشيد بسلفه، البروفيسور ديوغو فريتاس دو أمارال، الذي أدار أعمال الجمعية أثناء احتفالها التاريخي بالذكرى الخمسين لإنشائها، بطريقة مشرفة وجديرة بالثناء.

ونتوجه بالإشادة أيضا إلى الأمين العام بطرس بطرس غالى على قيادته الممتازة لمنظمتنا خلال العام الماضي. ونحن ممتنون له بصفة خاصة على جهوده الدؤوبة لتعزيز دور المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين وفي النهوض بالتنمية والتعاون الاقتصاديين الدوليين.

في الدورة الماضية للجمعية العامة، حينما كنا نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، شهدنا أكبر تجمع عرفه التاريخ لرؤساء الدول والحكومات. وفي تلك المناسبة، قدم زعماء العالم تأكيدا تاريخيا جديدا بالتزامنا بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة كما كرسها الميثاق. وحاول زعماء العالم، إلى جانب تقييم التقدم المحرز والدروس المستفادة أثناء نصف القرن الماضي، أن يعيدوا إلى الأذهان رؤية الآباء المؤسسين للأمم المتحدة، بل وحاولوا أيضا أن يرسموا الإطار المؤسسي والمعايير التنفيذية التي يمكن أن تعزز أهمية المنظمة وفعاليتها على الساحة الدولية المتغيرة. ويأمل وفد بلدي صادقا أن نتمكن جميعا من أن نستفيد

استفادة كاملة من هذا الالتزام المتجدد بالمنظمة، لضمان إصلاح منظومة الأمم المتحدة ككل، وإعادة تنشيطها وجعلها أكثر كفاءة وشفافية وديمقراطية وقابلية للمساءلة.

إن الأمم المتحدة، بوصفها المصفوفة المقبولة عالميا للتعددية يجب عليها، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، أن تضطلع بدور موسَّع في مجال حفظ السلام، وأن تسهم إسهاما إيجابيا في ظاهرة العولمة الجديدة بمستوياتها المتزايدة من الترابط الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الروابط التكنولوجية العابرة للحدود فيما بين بلدان العالم. ومن هنا تواجه المنظمة ضرورة حتمية لا مفر منها للإصلاح والتنشيط.

وفي هذا الصدد، يشعر وفد بلدي بقلق عميق من بطء التقدم المحرز في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. ونحن، في أفريقيا، نرى أن الترتيب الحالي الذي لا يوجد فيه لأفريقيا ولا لأمريكا اللاتينية أي ممثل دائم في مجلس الأمن، بينما لا يمثل آسيا إلا ممثل واحد فقط، ترتيب غير عادل ومناهض للديمقراطية ويجب ألا يسمح باستمراره. فتلك المناطق الثلاث ينبغي أن يكون لكل منها مقعدان دائمان على الأقل بممثلين يتمتعون بنفس حقوق وامتيازات الأعضاء الدائمين الحاليين. وينبغي أيضا تخصيص مقاعد غير دائمة إضافية لكل من تلك المناطق لكفالة التمثيل الجغرافي العادل الذي يتناسب مع القوة العددية لكل منطقة في هذه المنظمة.

وفي مجالات الإصلاح الأخرى ينبغي أن يكون هدفنا الأول هو إعادة التأكيد على دور الجمعية العامة بوصفها أعلى هيئة لاتخاذ القرار في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأية عملية لإعادة التشكيل أو التنشيط أو التعزيز ينبغي بالضرورة أن تعالج الانحسار الذي أصاب المبدأ القاضي بأن تكون جميع الهيئات الرئيسية والفرعية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مسؤولة أمام الجمعية العامة. لذا سيسعى وفد بلدي بحزم إلى تعزيز سلطة الجمعية العامة على النحو المكرس في الميثاق، وسوف يعارض بالتالي أية اقتراحات أو توصيات قد تؤدي إلى اغتصاب سلطة الجمعية العامة تحت أي شكل أو قناع. وعليه، فلن نوافق على إعطاء الإذن للأمانة العامة بتعديل أو تأجيل أو إلغاء أنشطة أي برنامج رسمي قبل الحصول على موافقة معلنة من الجمعية العامة التي تنفرد بامتياز منح أو تغيير أو سحب ولايات هذه الأنشطة البرنامجية.

ويرى وفد بلدي أن الإصلاح لا ينبغي بالضرورة أن يعني تقليص حجم منظومة الأمم المتحدة. ونرى أيضا أن تبسيط منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها لن يؤديا بالضرورة إلى جعلها تستجيب لاحتياجات أعضائها ما دامت تعاني من مشاكل نقدية مزمنة. إن السجل المفزع لبعض الدول الأعضاء التي لا تحترم التزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة، ونواحنا الذي لا ينتهي على الأزمات المالية الناجمة عن ذلك، شككا بكل وضوح في مصداقية المنظمة وفي التزام أعضائها. ونرى أن الوقت قد حان من زمن طويل لأن نعيد النظر في كل الجهود التي بذلناها في محاولة لتحديد وإقرار صيغة وآليات لمعالجة الأزمة المالية الراهنة التي تحيق بالمنظمة. وما لم تتخذ الدول الأعضاء خطوات جادة لسداد متأخراتها وتحسين أنماط مدفوعاتها، بتسديد اشتراكاتها المقررة بسرعة وبالكامل ودون شروط، ستظل الأمم المتحدة تتأرجح على حافة الإفلاس وستكون كفاءتها موضع شك. ويتحتم علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نهيئ للمنظمة قدرة على الوفاء بالولاية التي كلفناها بها.

أما دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، فلا بد بالضرورة من أن يكون له مرمى عالمي سواء من حيث السياق الجغرافي أو الإطار المفاهيمي. فالصراعات التي تهدد السلام في أي جزء من قريتنا العالمية لا يجوز أبدا أن يتفاوت الاهتمام بها حسب موقعها الجغرافي أو أهميتها الاستراتيجية أو مظهرها العرقي أو أية اعتبارات ضيقة أخرى من هذا النوع الذي تأخذ به الدول الكبرى.

إن تدخُّل الأمم المتحدة في الصومال الذي جاء متأخرا عن أوانه، وما أعقبه من فشل، وتدخلاتها التي كان ينقصها الحماس في رواندا، وبوروندي، وليبريا، عرضت المنظمة لانتقادات ضارة أدت إلى مزيد من الانحدار في مصداقيتها. ولقد صادفت جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا مصائر مختلفة. ولا نزال بحاجة إلى أن نرى قصص النجاح في ناميبيا

وموزامبيق وهي تتكـــرر في مواقع اضطراب عديدة أخرى على القارة.

ومع أن عملية السلام في أنغولا لا تزال متخلفة عن الجدول الزمني الموضوع لها، فإننا مقتنعون بأن بذور السلام الدائم قد بُذرت في ذلك البلد. ونحن بحاجة إلى مضاعفة جهودنا في حث الأنغوليين على المثابرة في السير على طريق السلام الوعرة على أساس من المصالحة الوطنية والوحدة.

ومع أن الحالة الإنسانية في الصومال تحسنت بعض الشيء منذ تدخل الأمم المتحدة، لا يزال ذلك البلد في اضطراب سياسي ولا يمكنه إنقاذ نفسه منه تماما دون مشاركة المجتمع الدولي المطردة. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، إلى استعراض نهجها الذي اتبع في الصومال والذي يمثل الحد الأدنى، واستكشاف إمكانات جديدة لاشتراك بنّاء وإعطاء السلام فرصة أخرى.

وفي بوروندي، فإن التحدي الرئيسي المتمثل في توفير الديمقراطية، مع الأمن أصبح تصاحبه الآن الحاجة إلى إيقاف العنف المتفشي والعودة بالبلد إلى الوضع الدستوري. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤيد الجهود الأصيلة التـــي يبذلها جيران بوروندي لمساعدة ذلك البلد على تحقيق السلم والاستقرار. وإن مأساة الإبادة الجماعية في رواندا يجب ألا يُسمح لها بأن تتكرر في بوروندي. لا!

وفي ليبريا، يجب ألا يُسمح بانتصار القوة والعنف الغاشمين. وينبغي دفع الأطراف إلى احترام اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه فعلا من خلال المساعي الحميدة للاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الغربية. لقد عانى شعب ليبريا بما فيه الكفاية. ويجب على الأمم المتحدة أن تبعث برسالة واضحة إلى أمراء الحرب في ذلك البلد بأن إنسانيتنا المشتركة قد تدفعنا قريبا إلى محاكمتهم عن جرائم الحرب والجرائم التي ارتُكبت في حق الإنسانية.

وفيما يتعلق بعملية السلام المتوقفة في الصحراء الغربية، من المحتم أن يحترم المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، روح ونص الالتزام الذي قطعه على نفسه تجاه شعب ذلك الإقليم المحروم من حقوقه الشرعية، وأن يكفل إجراء استفتاء حر ونزيه هناك تحت إشراف الأمم المتحدة على أساس خطة الأمم المتحدة للتسوية في الصحراء الغربية.

وفـــــي الشرق الأوسط، نناشد حكومة اسرائيل الجديدة ومنظمة التحرير الفلسطينية أن تواصلا السير على طريق السلام والتعقّل الذي التزمه رئيس وزراء اسرائيل الراحل، السيد اسحق رابين، الذي دفع حياته ثمنا لكي يعيش الشعبان معاً في سلم ووئام. إن تجديد بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية لا يسهم في إحلال السلام. وإنما هو يقوض عملية السلام. وليس هناك بديل عـــن السلام. ولذلك، نحث الطرفين على أن يظلا ملتزمين بعملية السلام إلى أن يصبح تقرير مصير الفلسطينيين والدولة الفلسطينية حقيقتين واقعتين. وفي هذا السياق فقط يمكن ضمان أمن اسرائيل.

لقد ظل الالتـــــزام بالسلام هو محور حركة عدم الانحياز. فمنذ خمســـــة وثلاثين عاما كانت للآباء المؤسسين لهذه الحركة رؤية لعالم يعيش - في جملة أمور أخرى - في سلام ووئام خاليا من التهديد النووي وتنافُس القوى الكبرى. ومنذ يومين أتيحت لنا الفرصة للاحتفال بهذه الرؤية. وقد وجدناها اليوم تتميز بالأهمية والقوة بنفس القدر الذي كانت عليه عندما بدأت أول مرة منذ ٣٥ عاما. وقد ألزمنا أنفسنا من جديد، في جملة أمور أخرى، بمواصلة تحقيق هدف توفير عالم سلمي خال من تهديد أسلحة الدمار الشامل. وأكدنا مجددا أن نزع السلاح الكامل أمر لا غنى عنه لبقاء الإنسانية على كوكبنا. ولذلك نناشد جميع الدول النووية أن توافق على حظر إنتاج الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، وإجراء التجارب عليهـــــا، واستعمالها أو التهديد باستعمالها.

ولكي تتعزز مسؤولية هذه المنظمة ومصداقيتها، يجب على عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن توفر دورا متزايدا لأعضاء المنظمة، بدءا بالبلدان المساهمة بقوات. وعلاوة على ذلك، فإن جهودا مثل تلك التي تنطوي على الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم بعد انتهاء الصراعات، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام "ملحق لخطة للسلام"، إنما تخضع لاختصاص الجمعية العامـــة. فضلا عن ذلك، نحن نرى أن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي أسندت إليها بشكل فريد ولاية عالمية لصيانة السلم والأمن الدوليين. وذلك، فإن هذا يعني أن الجهود الإقليمية

لحفظ السلام لا يمكـــن أن تكون إلا مكملة للدور القيادي للأمم المتحدة وليست بديلا عنه.

وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تعزز دورها في النهوض بالتعاون الدولي في المجالات الأخرى التي تدخل في اختصاصها، ولا سيما مجال التجارة. ومنذ شهور قليلة فقط، احتفـــل المجتمع الدولي ببدء أعمال منظمة التجارة العالمية بشكل ناجح، وذلك بعد مفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومطولة. ولكي يعمل هذا النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد، من المحتم أن تقاوم الدول الأعضاء إغراء بدء ممارسات أو سياسات تسعى إلى النَيل من سيادة دول أخرى أعضاء أو إعادة إدخال الاستعمار فـــي هيئة جديدة. وينبغي للدول المتقدمـــة النمـــو أن ترقى إلى مستوى التزاماتها وتتخلى عن السياسات الحمائية إذا ما كان لجميع البلدان أن تستفيد من الترتيبات التجارية الجديدة. وتحسين إمكانيات الوصول إلى الأسواق وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب أن تصاحبهما طرق جديدة ابتكارية لمعالجة عبء الدين الواقع على كاهل البلدان النامية، بغرض إيجاد حل شامل قاطع لمشكلة الديون.

وإزاء الاتجاهات الاقتصادية السلبية في بعض بلداننا، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية أن تنظر بشكل جاد في الإعفاء من الديون التي على البلدان النامية المنخفضة الدخل. ومثل هذا الإجراء من شأنه أن يوقـــف نقل موارد يحتاج إليها بشدة من هذه البلدان ويخلق إمكانات جديدة لمدخرات حقيقية تستخدم للاستثمار والنمو. وأود أن أؤكد أننا، البلدان الناميـــة، نقبل تماما تحمـُّل المسؤولية الرئيسية عن تنميتنا ونعترف بهذا، وتبعا لذلك لا نزال نقوم بإصلاحـــات تكيـُّف اقتصادي هيكلي مختلفة، بتكلفة اجتماعية وسياسية باهظة في كثير من الأحيان. وهـــذه الإصلاحات الطموحة الشاقة يمكن أن تتعثر إذا فشلت البلدان المتقدمة النمو في استكمال هذه الجهود الأصيلة باتخاذ تدابير حاسمة لخفض أصل ديوننا، وإزالة جدار الحواجز الحمائية. وندعو أيضا البلدان المتقدمة النمو إلى اتخاذ تدابير حاسمة - كمسألة عاجلة - لزيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الخاص ونقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية.

في أيام قليلة، سيجتمع زعماء العالم في روما في مؤتمـــر قمة عالمي آخر. وهذه المرة سيركز المجتمع الدولي اهتمامه على المسألة الهامة الخاصة بالأمن الغذائي والصحة الجيدة لشعوب العالم. وللأسف، إن الإمدادات الغذائية الزائدة في العالم يعجز عن الوصول إليها أكثر من بليون ونصف بليون من الجائعين الذين يعترف بأنهم يعيشون في فقر مدقع. ولا يمكننا أن نقبل القول بأن الشعوب الجائعة السيئة التغذية هي التركة الي سيـُورثها جيلنا للقرن الحادي والعشرين.

إننا نتوقع من التنمية أن توفر الطعام على موائدنا، والمياه النظيفة في بيوتنا، والإسكان الأفضل، والصحة والأمن المحسـَّنين إلى أبنائنا. والاتجاه الحالي نحو العولمة والترابط المتعمق بين الاقتصادات ينبغي أو يولـّدا إحساسا عالميا بالانتماء إلى القرية العالمية التي أصبح الآن مفهومها مسلـَّما به، ولكن فوائده لا تعود إلا على بلدان قليلة.

وفـــي الأسبوع الماضي فقط، قامت هذه الجمعية باستعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وفي البيانات التي أدلى بها ممثلو القارة الأفريقية، كان واضحا تماما أن الالتزامات الدولية التي قـُطعت عام ١٩٩١، مثل تلك التي قـُطعت عند بدء برنامج عمل الأمم المتحـــدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنميـــة في أفريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠ قبل ذلك لم يتم الوفاء بها. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي وشركاءنا الإنمائيين بوجه خاص إلى تعبئة الموارد المالية المطلوبة لدعم جهودنا وإعطاء دفعـــة جديدة لتحقيق الأهداف الموضوعة في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وعندما حدد الآباء المؤسسون للأمم المتحدة مقاصد ومبادئ هذه المنظمة وضعوا نصب أعينهم أمما متحدة تكون "مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة".

ومن المحتم ونحن نسعى إلى تعزيز أهمية هذه المنظمة لعالم اليوم أن نفهم أن الأغلبية العظمى من سكان هذا العالم تنتظر أن تكون الأمم المتحدة فاعلا أساسيا من أجل التقدم والتغيير، وأن تكون مهيأة للقيام بدور فعال ورائد في تحسيـــن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمواطني العالم. ونحن إذ نحتفل بالسنة الدولية للقضاء على الفقر نأسف لازدياد مدى الفقر

المدقع الذي يستحوذ الآن على ٢٠ في المائة من سكان العالم. وهذا الفقر هو السبب الجذري لمعظم ويلات العالم الاجتماعية، بما في ذلك الشقاق والصراعات المهددة للسلام، ولا يحتاج هذا إلى مزيد من التأكيد. فنحن نناشد حكومات العالم أجمع أن تستجيب جديا للنداء المدوي من قمة كوبنهاغن الاجتماعية العالمية، وألا تدخر جهدا على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تراجع ويلات الفقر.

ولست بحاجة للتأكيد على أن القضاء على الفقر وتحقيق الهدف الأكبر وهو التنمية المستدامة يستحيل بلوغهما إن لم تبد الدول تصميما سياسيا متجددا على تنفيذ السياسات الرامية إلى تمكين البشرية من تحسين إدارة بيئتها والعيش معها على النحو المتفق عليه في قمة ريو دي جانيرو وفي المؤتمرات اللاحقة لها. وإن استمرار التدهور في قاعدة الموارد الطبيعية وارتفاع درجة حرارة الأرض واستمرار حالات الجفاف والتصحر تذكرنا بشدة بأن عمليات النمو المدمرة الجارية في العالم تدفع بكوكبنا نحو الهاوية. ففي ظل هذه الظروف أصبح البحث عن مناهج مستدامة للتنمية أكثر أمنا وأسلم بيئيا، بما في ذلك استغلال الموارد الجديدة والمتجددة، أمرا أكثر إلحاحا من ذي قبل.

وفي الأسبوع الماضي فقط اجتمع في هراري، زمبابوي القادة من ١٠٣ بلدان، من جميع مناطق العالم، وقد أدركوا هذا التحدي التاريخي في زماننا، في أول قمة شمسية عالمية على الإطلاق بغية رسم الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة تطوير واستغلال الطاقة الشمسية وسائر أشكال الطاقة المتجددة. وتسليما بأهمية دور الطاقة الشمسية في تقدم التنمية الاجتماعية الاقتصادية وفي الحد من التردي البيئي، اعتمدت القمة برنامجا شاملا للطاقة الشمسية، في العالم للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ بقصد إنشاء آليات فعالة لتسريع وتيسير استخدام الطاقة الشمسية. ونحن ندعو الأمين العام للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي بأسره إلى تقديم ما يلزم من دعم مالي ومن جميع أشكال الدعم الأخرى إلى هذا البرنامج لتمكينه من النجاح.

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧ سيعقد في هراري مؤتمر آخر ذو أهمية بيئية مماثلة ويتعلق بالاتفاقية الدولية للاتجار بالأنواع المعرضة للانقراض. والتحريات التي تواجه هذا المؤتمر لن تكون هينة على الإطلاق. إذ يتعين تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات العالمية الخاصة بحفظ الأنواع بما يخدم المصالح الوطنية وفي حدود الوسائل المتاحة لفائدة كل بلد. ونحن في الجنوب الأفريقي اعتمدنا على مدى السنين سياسات حفظ فعالة حققت لقطعان الأفيال نموا يتجاوز المستويات التي يستطيع نظامنا الإيكولوجي أن يحتملها. وللأسف بل ومن سخريات القدر أننا نحن الذين أوجدنا ونجحنا في تنفيذ السياسات المبتكرة لحفظ الأحياء البرية نجد أنفسنا نعاقب على نجاحنا وفشل الآخرين. فعلى المجتمع الدولي التزام بأن يعتمد سياسات جديدة دينامية ومرنة تمكن البلدان مثل جنوب أفريقيا وناميبيا وبوتسوانا وبلدي من جني فوائد نجاحها في حفظ الأحياء البرية. أما العمل بخلاف ذلك فسوف يأتي بعكس المطلوب ويضر بالقضية النبيلة المتعلقة بحفظ الأحياء البرية ككل. ويعتزم بلدي تقديم اقتراحات بناءة عن هذا الموضوع إلى الاجتماع الخاص بالاتفاقية المذكورة في العام القادم.

ولكي تظل للأمم المتحدة أهميتها وفعاليتها يجب أن تبقى في مكانها المركزي في الأنشطة العالمية. ولا يمكن أن تتنازل عن مسؤولياتها العالمية، ولا أن تتبع أولوياتها المتجسدة في الميثاق قضايا خارجة عن مقاصدها ومبادئها. فقد دهشنا لمن يسعون إلى أن يصفوا للأمم المتحدة ممارسات للإصلاح تضطر المنظمة بموجبها إلى أن تقلص وتعيد توجيه دورها المتجسد في الميثاق في مجال النهوض بالتنمية حسب مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وقوى السوق العمياء. وقد رسم الميثاق دورا محددا للأمم المتحدة في النهوض بالتنمية وذلك شرط أساسي للسلام ونتيجة طبيعية له.

ويرى وفدي أن الأمم المتحدة في وضع فريد للقيام بدور في رسم السياسات وتحديد الموارد. ويتعين أن تحدد قراراتها بالضرورة خطوات واتجاهات المؤسسات الأخرى من قبيل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

وختاما، فقوة الأمم المتحدة تكمن في عالميتها وحيدتها في تنفيذ ولايتها لتعزيز السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان والقانون الدولي حسبما هو مبين في الميثاق.

وإذا كانت المنظمة قد أدت دورا هاما، كما هو واضح، في احتواء وتسوية المنازعات عن طريق أنشطة حفظ السلام وفي توسيع وتدوين القانون الدولي، فإنها فشلت بدرجة كبيرة في أن يكون لها تأثير على عملية التنمية في البلدان النامية. والبلدان النامية القليلة التي نجحت في تحقيق إنجازات، إنما حققتها على الرغم من الأمم المتحدة. ولدى تحديد الجمعية العامة لخطتها المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣، سيسعى وفدي مع غيره من الوفود إلى ضمان أن تتم عملية التنمية وخاصة الإنعاش والتنمية الاقتصاديين في أفريقيا، في ظل التزام للمنظمة لا رجعة فيه.

ولأنتقل أخيرا إلى بند جدول الأعمال المتعلق بانتخاب الأمين العام لهذه المنظمة وبما أن هذا البند مدرج في جدول أعمال هذه الجمعية، فيتحتم أن تعبر الدول الأعضاء بحرية عن آرائها في هذا الشأن. ولنا نحن المنتمين إلى أفريقيا وضع واضح لا لبس فيه. فنحن نرى أن الدور على أفريقيا لتقديم الأمين العام. فقد ظلنا فترة واحدة حتى الآن، وإذا اتبعنا الممارسة العادية فإن لنا الحق في فترة ثانية. وقد أيد القادة الأفريقيون المجتمعون في ياوندي، الكاميرون، في هذا العام ترشيح شاغل لمنصب، سعادة السيد بطرس بطرس غالي. ونحن على استعداد لإشراك جميع أعضاء هذه المنظمة في عملية إنهاء المشاورات حول هذا الموضوع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن سعادة السيد شوي سو هون نائب وزير الخارجية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لإلقاء بيانه.

السيد شوي سو هون (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالكورية وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أود في البداية أن أتقدم نيابة عن وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بتهنئة السيد غزالي إسماعيل على انتخابه رئيسا. ويسرنا أن ماليزيا، البلد الآسيوي قد تولى رئاسة الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ونعتقد أن ثراء خبرته في تناول للقضايا الدولية سيتوج الدورة الراهنة بنتائج طيبة.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال، الرئيس السابق، على إسهامه الكبير في إنجاح الدورة السابقة للجمعية العامة. وأعرب عن تقديري أيضا للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، على جهوده المكرسة لتعزيز الأمم المتحدة.

إن بناء عالم جديد متحرر من جميع أشكال السيطرة والإخضاع، والعدوان والحروب، طالما كان هو الأمل المشترك الغالي الذي تصبو إليه شعوب العالم. غير أن السيطرة والإخضاع والخنوع وعدم المساواة لا تزال سائدة في العلاقات الدولية - حتى اليوم بعد انتهاء الحرب الباردة - وهو أمر يمثل تحديا كبيرا دون تحقيق سلم العالم وأمنه وتحقيق الديمقراطية في المجتمع الدولي.

إن التطورات الحديثة في الحلبة الدولية إنما هي برهان ساطع على أن كل بلد ينبغي أن يحافظ بقوة على استقلاله حتى يصون كرامته وحقوقه الوطنية ويبني عالما حرا مزدهرا.

إن نصف القرن الماضي كان بالنسبة لشعب كوريا فترة كفاح وتقدم في جهوده نحو تعزيز وتطوير طرازنا من الاشتراكية ونحو إعادة توحيد البلد المقسم، على الرغم من جميع أنواع التحديات والمصاعب.

وعلى الرغم من أن شعب كوريا خاض دوامة الوضع الدولي المعقد والمتذبذب الذي أحاط بشبه الجزيرة الكورية، فإنه استطاع أن يسير قدما باستمرار على الطريق نحو الاشتراكية - التي اختارها هو بنفسه - دون أي تزعزع أو خيبة أمل أو نوائب، على الرغم من صعوبة الخطو على طريق وعر وغير مطروق. لقد كان ذلك ممكنا لأن هذا الشعب ظل متمسكا بشدة باستقلاله في جميع ميادين بناء الدولة، على أساس "فكرة جوتشي" التي هي الفلسفة السياسية للشعب الكوري.

إن فكرة جوتشي، القائمة على أساس المبدأ الفلسفي الذي يقول بأن الإنسان هو سيد كل شيء ويقرر كل شيء، إنما تعتبران الجماهير الشعبية هي القوة الدافعة للحركة التاريخية الاجتماعية، وأن نضال الشعب من أجل الاستقلال والسيادة والتنمية هو الطريق الى تحقيق استقلال تلك الجماهير. ونحن طبقنا سياستنا المستقلة على أساس فكرة جوتشي، معتمدين على قوة

شعبنا. وانضممنا بقوة على صعيد العلاقات الدولية الى مبدأ عدم الافتئات على سيادة الآخرين وعدم السماح بانتهاك سيادتنا.

وفي هذا الوقت الذي تتزايد فيه العلاقات والأوضاع الدولية تعقيدا، يصبح من المهم، أكثر مما كان في أي وقت مضى، أن يحافظ بقوة بلد صغير كبلدنا على اتخاذ موقف مستقل. إن فلسفة جوتشي التي استحدثها القائد الأبوي الرفيق كيم ايل سونغ، الأب المؤسس لكوريا الاشتراكية، وسياستنا المستقلة القائمة على أساس تلك الفلسفة، قد سار على منوالهما، على نحو جدير بالثقة والثناء، الزعيم الكبير الرفيق كيم جونغ إيل. إن الزعيم الكبير الرفيق جيم جونغ إيل قد قاد بحكمة جميع شؤون حزبنا، ودولتنا وجيشنا على مدى أكثر من ثلاثة عقود، وبذلك عمل على تعزيز وتطوير طرازنا الفريد من الاشتراكية جاعلا منه طرازا لا يمكن القضاء عليه.

وإن الزعيم والشعب متحدان اتحادا قويا في فكرة واحدة وإرادة واحدة، والسياسة المستقلة القائمة على فكرة جوتشي لها جذور عميقة في أرضنا. ونتيجة لذلك لم يحدث فراغ سياسي ولا زعزعة في مجتمعنا، وطرازنا من الاشتراكية يسير قدما بخطى ثابتة، بصرف النظر عما قد يقوله الآخرون.

إنه حظ عظيم وسعادة بالغه لشعبنا أن يكون الرفيق المحترم كيم جونغ إيل، السياسي الفذ والقائد الألمعي ذو الإرادة الحديدية، هو الزعيم الأسمى للحزب والدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة الثورية. وبالقيادة الحكيمة للزعيم الكبير الرفيق كيم جونغ إيل سيحقق شعبنا ازدهار بلدنا ويحقق تعاليم الزعيم الأبوي الخالدة بشأن التوحيد، واثقا من انتصار طرازنا من الاشتراكية.

ونحن نرى أن مسألة إعادة التوحيد الوطني ينبغي أيضا تسويتها في صالح الأمة الكورية وفي سياق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين على أساس الظروف الخاصة لبلدنا. ونظرا للحقائق الجارية في شمال كوريا وجنوبها، المتميزتين بأفكار ونظامين مختلفين، فإن إعادة التوحيد من خلال اتحاد كونفدرالي هو السبيل الوحيد لتحقيق الوحدة الوطنية الكبرى، في ظل الاستقلال والسلام، وعلى أساس ألا يقوم أي طرف بقهر الطرف الآخر أو يقهره الطرف الآخر. ومن الطبيعي جدا لاقتراح تحقيق إعادة التوحيد عن طريق الاتحاد الكونفدرالي، الذي وضعه الرفيق كيم إيل سونغ، القائد الأبوي لشعبنا، أن يحظى بتأييد عالمي.

والقضية العاجلة المتمثلة في تحقيق إعادة التوحيد الوطني من خلال الاتحاد الكونفدرالي في شبه الجزيرة الكورية، هي إنشاء آلية مؤسسية جديدة لتخفيف التوترات وكفالة السلم والأمن. وحيث أن اتفاق الهدنة الموقع عليه في ١٩٥٣ ولجنة الهدنة العسكرية التي هي الهيئة التنفيذية لذلك الاتفاق، بقيا مشلولين من جراء التدابير التي تتخذها الولايات المتحدة من جانب واحد، فإن وضع ترتيب جديد للسلام هو أمر حتمي في سبيل درء خطر الصراعات الطارئة، والحفاظ على الأمن في شبه الجزيرة الكورية.

وتبعا لذلك، ففي نيسان/أبريل ١٩٩٤ قدمت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اقتراحا لوضع ترتيب جديد للسلام كي يحل محل النظام البالي للهدنة الكورية، سعيا الى كفالة السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وقدمت كذلك في شباط/فبراير من هذا العام اقتراحا تاريخيا لعقد اتفاق مؤقت بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة، وهو اقتراح يبين بالتفصيل ترتيبا جديدا للسلام، يأخذ في الحسبان سياسة الولايات المتحدة تجاه كوريا والوضع الراهن للعلاقات الثنائية بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة.

ويمكن أن يتضمن الاتفاق المؤقت مسائل تتعلق بإدارة شؤون خط الحدود العسكري الفاصل والمنطقة المنزوعة السلاح؛ ويتضمن أيضا طرائق لمعالجة حالات الصراع المسلح وما قد يقع من أحداث؛ وتشكيل هيئة عسكرية مشتركة وواجباتها وصلاحياتها وغير ذلك من القضايا المتعلقة بالحفاظ على السلم والنظام.

غير أن الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية ردتا على اقتراحنا المحب للسلام بزيادة التوترات وبتدريبات حربية واسعة النطاق وبزيادة التسلح في شبه الجزيرة الكورية. إن هذا الوضع يتطلب سرعة إيجاد قناة شرعية للاتصالات بين الأفراد العسكريين، بقصد منع الصراعات المسلحة الطارئة ودوران رحى

الحـــــرب من جديد. وعلى أساس هذا الاعتبار اقترحت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على الولايات المتحدة الدخول في مفاوضات عملية توطئة لمحادثات تتعلق بعقد اتفاق مؤقت وإنشاء آلية مؤقتة مسؤولة عن تنفيذ ذلك الاتفاق، بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والسلطات العسكرية للولايات المتحدة، اللتين هما الطرفان الحقيقيان في اتفاق الهدنة الكورية.

وليس هناك من شك في أن عقد اتفاق مؤقت بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة سوف يكون فتحا في المفاوضات التي تتعلق بالتوقيع على اتفاق يستهدف إقرار سلم دائم، وسوف يؤدي بدوره الى إيجاد جو ملائم في خاتمة المطاف لتنفيذ اتفاق بشأن المصالحة وعدم الاعتداء والمبادلات والتعاون بين الشمال والجنوب، يقره شمال كوريا وجنوبها.

وإذا كانت الولايات المتحدة مهتمة حقا بإقرار السلم في شبه الجزيرة الكورية، كما ذكرت ذلك عند اقتراحها "المحادثات بين الأطراف الأربعة" فينبغي أن تكـــون على استعداد لسحب قوات الولايات المتحدة من كوريا الجنوبيـــــة. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة تدابيرهـــــا الذاتية، بدون إبطاء، كي تسترد من قوات الولايات المتحدة اسمها وعلمها في كوريا الجنوبية، فتساعد بذلك على وضع ترتيب جديد للسلام في شبه الجزيـــرة الكورية.

إن وجـــــود "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية هو عائـــــق قانوني يعرقل تحويل حالة الهدنة الى سلام دائم وإنهاء الحرب الباردة في شبه الجزيرة الكورية. وقيادة الأمم المتحدة لم تنشأ بقرار من الأمم المتحدة. وإنما هي مجرد ناتج من نواتج حقبة الحرب الباردة، نشأ من جراء سوء استعمال اسم الأمم المتحدة. وقد تحركت قيادة الأمم المتحدة نحو حل نفسها بدون أية قرارات من الأمم المتحدة خلال الفترة اللاحقة للحرب، ولذا فإن قوات الولايات المتحدة هي القوات الوحيدة الباقية اليوم هناك.

وهذه الحقيقة الصارخة تقدم مثالا حيا على واقع أن "القيادة المشتركة للولايات المتحدة - وجمهورية كوريا" تغتصب خوذات قوات الأمم المتحدة واسم الأمم المتحدة.

وفي السنتين الماضيتين، منذ اعتماد الاتفاق الإطـــــاري بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فإننا ما فتئنا نفي بإخلاص بالتزاماتنا بموجب الاتفاق، كما دللنا على ذلك من خلال تجميد جميع مرافقنا النووية. ومن أجل التنفيذ التام للاتفاق بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة، الذي يستهدف حسم المسألة النووية بصورة أساسية في شبه الجزيرة الكورية، فإنه ينبغي للولايات المتحدة من جملـــــة أمور أخرى، أن تفي بالتزاماتها، بما في ذلك رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. والعلاقة الحالية التي تتسم بالمواجهة بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة ينبغي أن تتحول الى علاقة تقوم على الثقة.

ومن الضروري أيضا للعديد من البلدان الأخرى التي تتبع سياسات غير ودية تجـــــاه جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تغير مواقفها، مما يفضي بالتأكيد الى تسهيل حسم المسألة. وسنبذل كل جهد لضمان السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة شمال شرق آسيا.

وفي هذه المناسبة، أود أن أعـــــرب عن عميق امتناننا لحكومات مختلف البلدان وللوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة والأجهزة المرتبطة بها، بما فيها إدارة الشـــؤون الإنسانيـــــة، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد على ما قدموه من مساعدة أدبيـــــة ومادية وإنسانية لشعبنا وتشجيعهـــــم له، وجرى تقديم ذلك كله على أمل إزالة الضرر الذي سببته الكوارث الطبيعية المتعاقبة في السنوات الأخيرة في أسرع وقت ممكن.

وبغية إزالة تركة حقبة الحرب الباردة، التي أسقطها التاريخ، وبغية تمكين جميع البلدان والدول من ممارسة سيادتها على قدم المساواة، فإنه ينبغي إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع الدولي. وينبغي قبل أي شيء، إعادة هيكلة الأمم المتحدة لتصبح منظمة ذات طابع ديمقراطي. ويجب الاضطلاع بعملية إعادة هيكلة الأمم المتحدة بطريقة تمثل تمثيلا تاما مصالح البلدان النامية، التي تشكل غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

وكذلك ضمان ممارستها لسيادتها في عملية حسم القضايا الدولية الرئيسية.

وإن إعادة الهيكلة وحدها هي التي ستمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدورها في صون السلم والأمن الدوليين وضمان الديمقراطية والحيدة في أنشطتها. وتتمثل أولوية إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة في تعزيز سلطة الجمعية العامة، وهي الهيئة التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. ونرى أن المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين ينبغي عرضها مباشرة على الجمعية العامة للمناقشة، وينبغي إنشاء نظام جديد للتصديق على قرارات مجلس الأمن المتعلقة باستخدام القوة، والجزاءات وعمليات حفظ السلام. ومن شأن هذه الإجراءات أن تمكن مجلس الأمن من أن يراعي مراعاة تامة مصالح الدول الأعضاء ويمنع بالتالي الآثار الضارة التي يعاني منها العديد من البلدان نتيجة تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وإن عمليات إعادة هيكلة مجلس الأمن هي أعم عنصر في إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة. وهناك عدد من المسائل التي يتعين حلها لدى إعادة هيكلة مجلس الأمن، ونرى أن من المنطقي البدء بإعادة الهيكلة على نحو تدريجي، يستند الى مبدأ البدء أولا بتحديد المسائل التي يمكن التوصل الى اتفاق بشأنها وتحقيق توافق في الآراء بشأن كل مسألة منها. ومن وجهة النظر هذه، نعتقد أن توافق الآراء يمكن التوصل إليه بشأن مسائل تتعلق بتوسيع العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن وتحسين طرائق العمل، وقد اتفقت الدول الأعضاء على كل منهما فعلا من حيث المبدأ.

وفي هذه الصدد، يرى وفد بدي أن بإمكان الدول الأعضاء الموافقة، قبل أي شيء، على مسائل مثل إصلاح الاختلال في التوازن في التوزيع الإقليمي من خلال زيادة تتجاوز ١٠ مقاعد في العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، تخصص لمناطق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومن خلال إتاحة الوصول الى المشاورات غير الرسمية لمجلس الأمن للدول المعنية، بما فيها أطراف النزاع.

وتستغل اليابان التوسيع المقترح في العضوية الدائمة لمجلس الأمن من خلال محاولتها أن تصبح عضوا دائما، مع أنها دولة مهزومة في الحرب العالمية الثانية، ولم تقدم اعتذارا مناسبا أو تعويضا عن جرائم الحرب التي ارتكبتها، بل، أنها تحاول بدلا من ذلك تبريرها بعد مرور أكثر من نصف قرن. وهذا استهزاء بالدول الأعضاء وبخاصة البلدان الآسيوية.

ويظل نزع السلاح - ولا سيما نزع السلاح النووي أحد أهم مشكلات صون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وأن تلتزم بعدم استخدام الأسلحة النووية، وأن تعد وتنفذ جدولا زمنيا لإزالتها إزالة تامة.

وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة فإن المنازعات الإقليمية والدينية والإثنية تتفاقم على نحو أكبر في شتى بقاع كوكبنا، وعليه فإن السلم والأمن العالميين يعاقان بصورة خطيرة وتعاني الشعوب من ويلات لا حد لها نتيجة لذلك. وموقفنا الثابت هو أن المنازعات بين البلدان والدول ينبغي تسويتها فورا من خلال الحوار والتفاوض بما يخدم مصالح الأطراف المعنية ويتمشى مع السلم والأمن الدوليين.

وفي الوقت الراهن، فإن صون السلم والأمن في شمال شرق آسيا هو إحدى المشكلات الحيوية البالغة الأهمية. ولكفالة السلام والأمن في شمال شرق آسيا، فإنه ينبغي وضع حد لسياق التسلح ولأية محاولة تستهدف تشجيع وقوع مواجهة عسكرية مع قوات أجنبية. ومع ذلك، فالمواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة واليابان، أخذت تتكثف، علاوة على أن الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية أصبحت أقل تخفيا في محاولاتها إنشاء تحالف عسكري ثلاثي من خلال القيام بتدريبات عسكرية مشتركة على نحو متكرر في هذه المنطقة بذريعة ما يسمى "الغزو" الكوري الشمالي.

وازداد بصورة خاصة تسارع سباق التسلح لأن السلطات اليابانية تلجأ الى اتباع سياسة غير منطقية تتمثل في محاولتها أن تصبح قوة عسكرية كبرى، وفي تعزيز أسلحتها واستحداث أسلحة نووية. إننا نحث بقوة السلطات اليابانية على أن تتوقف عن القيام بأعمال المواجهة ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بما في ذلك تعزيز الأسلحة تحت غطاء "الرد الفوري في حالات الطوارئ".

وترتبط مسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن الدوليين، وبالتالي فإن حسمها هو من المهام ذات الأهمية التي تنتظر الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يتم التوصل الى اتفاق عما قريب بشأن مسائل تتصل بتنفيذ الالتزام بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدين الخارجي، مما يسهل بالتالي الانتهاء من خطة التنمية في أقرب وقت ممكن لدى الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية بشأن وضع خطة للتنمية.

ونرى أن إصلاح الأمم المتحدة في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية ينبغي توجيهها نحو تعزيز الوكالات المسؤولة عن التعاون الإنمائي تحت إشراف الأمم المتحدة، وبالتالي المساهمة في تسريع تنفيذ إعلانات وخطط العمل لتنمية البلدان النامية.

وتطبيق "الانتقائية" التي تربط التعاون الإنمائي ونقل التكنولوجيا بمسألتي "حقوق الإنسان" و "الإرهاب" ينبغي عدم السماح به، وينبغي إلغاء إجراءات مثل الجزاءات الاقتصادية لضمان التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء والمناطق.

وإن حكومة جمهوريتنا، التي تهتدي بفكرة "جوتشي" ومحورها الإنسان، توفر لشعبها كله الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية وتحمي من الناحية القانونية حياة البشر وكرامتهم. وإننا نرفض "تسييس" حقوق الإنسان، الذي ينتهك "مسألة حقوق الإنسان" من أجل خرق سيادة البلدان الأخرى، ونعارض الإرهاب بجميع أشكاله الذي يعرض الأرواح البشرية للخطر، كما نعارض أية أنشطة تشجع الأعمال الإرهابية وتساعد على ارتكابها.

واليوم، تبذل البلدان والشعوب المحبة للعدالة والسلام جهودا نشطة لإقامة نظام عالمي جديد وعلاقات اقتصادية دولية منصفة للقرن الحادي والعشرين. وإننا نعرب عن تقديرنا للبلدان الآسيوية في جهودها لضمان السلام والاستقرار وتحقيق الازدهار في مناطقها. وإنه لأمر جيد أن اجتماع آسيا/أوروبا المعقود في بداية ١٩٩٦، وافق على تعزيز الروابط والتعاون بين القارتين في الميدان الاقتصادي.

وإننا نؤيد الشعب العربي والسوري في جهودهما لتعزيز الوحدة والتعاون، والتوصل الى حل عادل وشامل لمسألة الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، ونعرب عن تضامننا مع الشعب الليبي في كفاحه للدفاع عن سيادة بلده.

ونقدر الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لحل المسائل الاجتماعية والاقتصادية والمنازعات في المنطقة الأفريقية. ونعرب عن تضامننا مع قضية الشعب الكوبي العادلة لرفع الحصار عن كوبا ومع شعوب أمريكا اللاتينية في مساعيها من أجل السلام والازدهار في منطقتها.

وكما فعلنا من قبل سنواصل تطوير علاقات صداقة وتعاون مع جميع بلدان العالم انطلاقا من الأفكار التي تنادي بالاستقلال والسلم والصداقة وسنعمل على الوفاء بالالتزامات التي عُهد بها إلينا من أجل إنجاز القضية المشتركة للبشرية في سبيل السلام والأمن العالميين تحت القيادة الحكيمة التي يضطلع بها قائدنا العظيم الرفيق كيم يونغ إيل.

إن وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية سوف يبذل جهودا مخلصة نحو تحقيق نتائج ناجحة للمناقشات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المعروضة على دورة الجمعية العامة هذه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠